

التقرير الوطني

لفلسطين

بيجين +15

إعداد مارلين الربضي نزال
مدير عام إدارة التأثير والإعلام والاتصال- وزارة شؤون المرأة

المحتويات

الصفحة	
3	الجزء الأول: الانجازات والتحديات.....
7	الجزء الثاني: التقدم المحرز في محاور منهاج عمل بيجين.....
23	الجزء الثالث: التنمية المؤسسية.....
27	الجزء الرابع: التحديات القائمة وإجراءات معالجتها.....
30	الملحق: الانتهاكات الإسرائيلية.....

الجزء الأول: الانجازات والتحديات

اهم الانجازات التي تم تحقيقها خلال السنوات 2004- اذار 2009 فى الاراضى الفلسطينية.

أولاً: التوقيع على اتفاقية القضاء على كافة اشكال التمييز ضد المرأة 2009

صادق السيد الرئيس محمود عباس على اتفاقية القضاء على كافة اشكال التمييز ضد المرأة بما ينسجم مع احكام القانون الاساسي الفلسطيني ، مما يعنى اعتماد الاتفاقية كمرجعية للمشريعيين عند وضع التشريعات والقوانين الجديدة، اضافة الى تعديل القوانين والتشريعات الموجودة بما يتناسب مع ما جاء ببند الاتفاقية.

ثانياً: توقيع اتفاقية MDG'S FUND، 2009

التوقيع على اتفاقية شراكة ببرنامج " مساواة النوع الاجتماعي وتقوية المرأة"، الممول من قبل الصندوق الاسباني، ضمن أهداف الإنمائية الألفية الثانية- MDG'S FUND الذي سينفذ مع الوزارات المعنية ووكالات الأمم المتحدة، بمبلغ 9 ملايين دولار، يهدف البرنامج الى الحد من العنف الموجه نحو المرأة والطفلة الفلسطينية.

ثالثاً: اضافة محور الحد من ظاهرة العنف على محاور عمل الالية الوطنية 2008

اضافة محور الحد من ظاهرة العنف الاسري المبني على اساس الجنس، الى محاور عمل وزارة شؤون المرأة للاعوام 2008-2011 كمحور اساسي للعمل عليه خلال الاعوام القادمة، كما تم تثبيت المحاور السابقة وهي:

- تفعيل مشاركة المرأة فى رسم السياسات وصنع القرار.
- رفع مشاركة المرأة فى سوق العمل وتقليص معدل الفقر بين النساء.
- رفع نسبة مشاركة الشابات فى التعليم والتدريب المهني والتقني.

رابعاً: تشكيل اللجنة الوطنية لمناهضة العنف ضد المرأة عام 2008

تم تشكيل اللجنة الوطنية لمناهضة العنف والمكونة من عدد من الوزارات والاتحاد العام للمرأة الفلسطينية ومنتدي مناهضة العنف، من أهم المهامها وضع إستراتيجية وطنية لمناهضة العنف ضد المرأة، بحيث تشكل أساساً لخطة وطنية شاملة للحد من العنف الموجه ضد المرأة بكافة أشكاله.

خامساً: الموازنة المستجيبة للنوع الاجتماعي 2008

لقد تم اجراء دراسة تحليلية لاربع وزارات الصحة، العمل، الشؤون الاجتماعية والتربية والتعليم حول الموازنة المستجيبة للنوع الاجتماعي، حيث نفذت الدراسة مؤسسة المبادرة الفلسطينية لتعميق الحوار العالمي والديمقراطية، على طريق مؤسسة موازنة عامة مستجيبة للنوع الاجتماعي فى مؤسسات السلطة الوطنية الفلسطينية.

سادساً: خطة الإصلاح 2008-2011 للالية الوطنية

لقد تم إعداد خطتي عمل لوزارة شؤون المرأة الأولى كانت في الفترة الواقعة بين 2005-2007 حيث تبنت الوزارة ثلاثة محاور أساسية وهي التعليم والتدريب المهني والتقني للشابات، والمرأة وصنع القرار، وفقر الشابات وخاصة معيلات الأسر، حيث تم اختيار هذه المحاور من مناهج عمل بيجين وذلك بناء على المشاورات التي تمت مع المؤسسات الحكومية وغير الحكومية .

أما خطة الإصلاح والتنمية 2008-2010 فقد جاءت في ظل ظروف صعبة، وتوترات سياسية مر بها المجتمع الفلسطيني خلال السنتين الماضيتين، فكانت محاور الخطة هي نتيجة احتياجات مجتمعية ظهرت أهميتها من خلال العمل على خطة وزارة شؤون المرأة 2005-2007 وبرز محاورها:

- أ. توفير الأمان الاقتصادي و تمكين المرأة
- ب. زيادة مشاركة المرأة في مواقع صنع القرار و المشاركة السياسية
- ت. محاربة العنف ضد المرأة
- ث. رفع نسبة مشاركة الشابات في التعليم والتدريب المهني والتقني.

سابعاً: عقد المؤتمر الوطني الأول لمناهضة العنف ضد المرأة 2007

بالتعاون وبالتنسيق مع ائتلاف المنظمات الأهلية لمناهضة العنف ضد المرأة تم عقد المؤتمر الاول لمناهضة العنف ضد المرأة في نهاية عام 2007، واهم ما تمخض عنه ضرورة وضع خطة استراتيجية على المستوى الوطني للحد من ظاهرة العنف الاسري المبني على الجنس.

ثامناً: تشكيل دوائر المرأة والطفل في المحافظات 2007

لقد أقر السيد الرئيس محمود عباس الهيكلية المعدلة للمحافظات المقدمة من المستشار القانوني للسيد الرئيس والتي تضمنت استحداث دوائر المرأة والطفل في كافة محافظات الوطن وذلك لايلاء الاهتمام الخاص لكل من المرأة والطفل الفلسطيني ، وبدأ العمل بهذه الدوائر بعد استكمال تعيينات وتسكين الموظفين عام 2008.

تاسعاً: إنشاء وحدات المرأة 2005

تم استصدار قرار من مجلس الوزراء يقضي بإنشاء وحدات للمرأة بتاريخ 2005/5/3 قرار رقم (09/12/15 م.و.أ.ق) لسنة 2005 والقاضي "بحث الوزارات خاصة الكبرى منها ذات العلاقة على إنشاء وحدات لشؤون المرأة في الوزارات حيث كان هناك حاجة وضرورة وكلما كان ذلك ممكناً".

عاشراً: إنشاء مركز محور

تم إنشاء أول مركز نموذجي لحماية المرأة والأسرة، وذلك بالشراكة ما بين القطاع الحكومي والمؤسسات الأهلية، حيث تقوم نشاطاته على حماية النساء المعنفات، ومكافحة العنف الاسري والعنف الموجه ضد المرأة، واعادة تأهيلهن وتمكينهن ودمجهن بالمجتمع.

الحادي عشر: التدقيق على أساس النوع الاجتماعي 2005-2006

تم تنفيذ التدقيق على أساس النوع الاجتماعي في وزارة شؤون المرأة ، كخطوة على طريق تعميم التجربة على باقي الوزارات، حيث ان الهدف تشخيص الفجوات واجراء التغييرات والاصلاحات التي تحقق العدالة الاجتماعية والمساواة على جميع المستويات الادارية والمالية والموارد البشرية.

الثاني عشر: إقرار الكوتا النسوية

اقرار الكوتا النسوية في قانون الانتخابات 20% للمجلس التشريعي عام 2005 وعضوتين كحد ادني للمجالس المحلية والبلدية وتم اقراره عام 2004، حيث كان ذلك هو السبب الرئيسي في ارتفاع معدل مشاركة النساء السياسية إلى 12.7% في المجلس التشريعي و18% في المجالس المحلية والبلدية ، وقد عملت كل من وزارة شؤون المرأة ومؤسسات المجتمع المدني والاتحاد العام للمرأة الفلسطينية على اقرار الكوتا.

الثالث عشر : تضمين النوع الاجتماعي في المسوحات والتقارير الصادرة عن مركز الاحصاء الفلسطيني

وعلى مستوى مركز الاحصاء الفلسطيني تم اتخاذ وإدخال سياسات وإجراءات منذ عام 2005 حول توفير بيانات مفصلة حسب الجنس، وتضمين النوع الاجتماعي في جميع المسوح والتقارير الصادرة عن الدوائر الفنية في الجهاز دون تمييز، وقد تم اعداد استمارة التعداد العام للسكان والمنشاءات الذي تم تنفيذه عام 2007 مراعية للنوع الاجتماعي.

الرابع عشر: أنشأ مراكز تواصل 2004-2008

لقد تم انشاء 4 مراكز نسوية تحت اسم مراكز تواصل الممول من التعاون الايطالي في كل من الخليل، بيت لحم، نابلس وجنين كمرحلة اولى، كتجمع نسوي فلسطيني يعمل بالشراكة بين المؤسسات الأهلية والحكومية وبالتنسيق مع المؤسسات المحلية والإقليمية.

الخامس عشر: اقرار قانون صندوق النفقة 2005

لقد تم اقرار قانون صندوق النفقة كخطوة مميزة في اتجاه تمكين النساء الفلسطينيات من الحصول على نفقاتهن المتعثرة في المحاكم المدنية والشرعية الفلسطينية ، وقد شاركت وزارة شؤون المرأة بفاعلية كبيرة في مجلس ادارة صندوق النفقة.

أهم التحديات

أولاً:

شهدت مناطق السلطة الوطنية الفلسطينية وتيرة متسارعة من الانتهاكات الإسرائيلية التي ألفت بظلالها على المرأة ومنها: بناء جدار الفصل العنصري، وتنفيذ خطة الانفصال من جانب واحد، والاستيلاء على الأراضي الفلسطينية ومصادر المياه وتقطيع أوصال الشعب الفلسطيني وعزله، ووصلت ذروتها في الحرب الأخيرة على غزة لتطال الجميع من أطفال، ونساء، ورجال، مما ضاعف من معاناة المرأة فبالإضافة الى السيطرة البطريكية التي تعيشها، هنالك الاحتلال الاسرائيلي الذي لا يحترم أدنى مقومات حقوق الإنسان.

ثانياً:

ان فوز حركة حماس في انتخابات 2006 ، ساهم بازدياد انتشار المد السلفي التكفيري، مما يساهم بشكل او اخر في تقييد الحريات العامة التي اول من تتأثر به هن النساء، كما ان انتشار المد السلفي يقوى الحركات النسوية الاسلامية التي ترفض كافة الاتفاقيات والمواثيق التي تنصف المرأة على اعتبار انها تخالف احكام الشريعة الاسلامية، مما يضعف الحركات النسوية العلمانية الليبرالية، التي تتخذ من المواثيق والاتفاقيات الدولية اساس لعملها بين النساء في الاراضي الفلسطينية.

ثالثاً:

اعتماد السلطة الوطنية الفلسطينية على المساعدات الدولية، التي تتحكم بحجم هذه المساعدات وبنود صرفها مما يؤثر سلبياً على العملية التنموية برمتها، حيث ان الجزء الاكبر من موازنة السلطة يصرف كرواتب ومصاريف تشغيلية، مما يقف حائلاً دون تنفيذ الخطة الاستراتيجية على المستوى الوطني ، مما يؤثر سلبياً على تنفيذ الخطط والبرامج والانشطة الخاصة بالمرأة الفلسطينية.

رابعاً:

رغم ان السلطة الوطنية الفلسطينية رصدت 7.7 مليار دولار لتنفيذ الخطة الاستراتيجية 2008-2011، الا ان 30% فقط مما رصد للمشروعات التنموية ومشروعات تسهم في تنفيذ برامج اصلاح في مؤسسات السلطة المختلفة، و70% مما رصد يصرف لسد عجز ميزانية السلطة للاعوام السابقة، الا انه بالأطلاع على خطة الاصلاح والتنمية 2008-2011 نجد انه لم يكن واضحاً الاخذ بعين الاعتبار الفروق الجندرية بين الرجل والمرأة بشكل عام وانما تضمنت التزام الحكومة الفلسطينية بقضايا النوع الاجتماعي من خلال تضمينها هذا البعد على مستوى الغايات (وثيقة غايات واهداف السلطة الوطنية) غاية تعزيز جودة حياة المواطنين: العدالة في توزيع الخدمات، كأحد محاور السياسات في اطار تنمية راس المال الاجتماعي، اي ان بعد النوع الاجتماعي لم يكن أحد المحركات الرئيسية لبناء الخطة الخمسية الوطنية.

الجزء الثاني: التقدم المحرز في محاور منهاج عمل بيجن

ألف: المرأة والفقير

منذ اندلاع انتفاضه الأقصى، تركزت برامج عمل السلطة الوطنية الفلسطينية على برامج الطوارئ والاعاثة، وندرك تماما أهمية الانتقال من برامج الاغاثة الى برامج التنمية، إلا ان هذا يتطلب توفر الظروف المناسبة لذلك والتمثلة في زوال الاحتلال وفك الحصار والسيطرة على المعابر والموارد، ولحين حصول ذلك لا بد من تهيئة المناخ لتحقيق التنمية بكل الطرق والسبل وفق الامكانيات الاقتصادية المتاحة

مؤشرات الفقر والنوع الاجتماعي

1. ارتفعت نسبة الاسر الفلسطينية التي تعيش تحت خط الفقر الى 57.3% و48% من هذه الاسر تقع في دائرة الفقر المدقع، كما ارتفعت نسبة الأسر التي ترأسها نساء في العام 2004 إلى 8.1% في حين كانت في العام 1995 7.7%، وذلك ناتج عن ارتفاع عدد الشهداء، إضافة إلى اعتقال الآلاف من أرباب الأسر الرجال، وكذلك جرح المئات منهم مما أدى إلى أعاقات وتشوهات دائمة، مما زاد اعباء المرأة.
2. أن 66% من ربات البيوت عرضة لانكشاف، ويقعن ضمن الفقراء بحسب تقرير الدراسة التي أعدها البنك الدولي (دراسة لم تنشر).
3. هناك تباين واضح بين نسبة النساء والرجال الملتحقين بسوق العمل حيث تبلغ نسبة النساء داخل القوة العاملة البالغة 15.7% مقابل 67.7% للرجال لعام 2007، وبلغت نسبة البطالة بين النساء لنفس العام 22.3%، في حين كانت 19.6% في العام 2005، كما وتنخفض أجور النساء نسبة لأجور الرجال في معظم الميادين حيث بلغ متوسط الأجور اليومية للرجال 85 شيكل مقارنة مع 72 شيكل للنساء.

أولاً: الإجراءات والانجازات

تغطي برامج وزارة الشؤون الاجتماعية الجزء الأكبر من المستفيدين/ات من برامج الدعم الاجتماعي للسلطة الفلسطينية، كما ان وزارة الشؤون الاجتماعية هي الجهة المسؤولة عن رعاية الفئات المحتاجة في المجتمع الفلسطيني، وتقدم المساعدات عبر خمس برامج رئيسية وهي:

برنامج مساعدات الأسر الفقيرة (الحالات الصعبة)

وهو من اكبر واهم البرامج ، حيث يتم تقديم المساعدات الى 3.5% من الشعب الفلسطيني، وتجري تقديم المساعدات عينية، والفئات المستهدفة من هذا البرنامج هم/هن الايتام القصر، المسنين والمسنات اللذين اللواتي لا معيل لهم/لهن، العجزة من النساء والرجال، الارامل او المطلقات او المهجورات او النساء غير المتزوجات اللواتي تجاوزن الاربعين ولا دخل لهن ولا قدرة على العمل، او رب الاسرة معنقل او شهيد او ذو اعاقة. ولقد تبين ان عدد النساء المستفيدات من هذا البرنامج اعلى من الرجال وذلك بسبب توجه هذا البرنامج الى الاسر الاكثر فقرا والتي لا يوجد بها معيل على اعتبار ان المعيل هو الرجل.

برنامج الحماية الاجتماعية (افقر الفقراء)

قامت وزارة الشؤون الاجتماعية منذ عام 2005 بالعمل على تطوير برامج مساعداتها، من خلال مشروع شبكة الامان الذي يضم 9 برامج، وقد بدأت ببرنامج الحماية الاجتماعية، والذي يستهدف افقر 10% من الاسر الفلسطينية اي حوالي 45-55 الف اسرة والاولوية في هذا البرنامج تقدم الى: ذوي الاحتياجات الخاصة والمرضى، كبار السن فوق 60 عام و العائلة التي ترأسها امراة وتكون فقيرة جدا و لا تتلقي اي مساعدة من اي جهة اخري.
ان البعد النوع الاجتماعي لهذا المشروع هو استهداف الاسر التي ترأسها النساء، ولم تتوفر معلومات عن عدد الاسر التي ترأسها نساء المستفيدة من هذا البرنامج.

مشروع تمكين الأسر المحرومة اقتصاديا في فلسطين (الرائد)

وقع عام 2007 ما بين السلطة الفلسطينية وبنك التنمية الاسلامي ويقسم الى قسمين:
الاول: مخصص لتمويل المشاريع الصغيرة وبقيمة 10 مليون دولار امريكي، حيث تقدم القروض للاسر الفقيرة بقيمة تتراوح ما بين 3000-5000 دولار والمتوقع استفادة 3000 اسرة من هذا المشروع في المرحلة الاولى.

الثاني: تقديم المنح ويشمل تقديم خدمات اجتماعية من خلال المساعدات العينية والنقدية، ومن المخطط استفادة 9000 عائلة من هذا المشروع.

جميع هذه البرامج تستفيد منه النساء وان بنسب متفاوتة، الا انها تتعامل مع المرأة كتابع للرجل حيث ان الاستفادة مشروطة كون المرأة محرومة من دخل الرجل المعيل لاي سبب من الاسباب التي ذكرت سابقا .

مشروع التدريب الفني والمهني للنساء الفلسطينيات

الهدف الرئيسي من هذا المشروع تمكين النساء ذوات الدخل المحدود، ويستهدف هذا المشروع المستفيدات من مساعدات وزارة الشؤون الاجتماعية، وقائم هذا المشروع على التدريب الفني والمهني .

تدير وزارة الشؤون الاجتماعية 12 مركزا تاهيليا للشبيبة، حيث تقديم دورات تدريبية في العديد من المهن، ويستفيد من هذه الخدمات ابناء الاسر الفقيرة الذين/اللواتي تسربوا/تسربن من التعليم النظامي. تستفيد الفتيات من خدمات هذه المراكز، حيث التدريب على المهن التقليدية التي تلبي الدور الانجابي، الخياطة، تجميل وتدبير منزلي.

ثانيا: العقبات والفجوات والتحديات:

1. انتهاج السلطة الوطنية الفلسطينية لسياسة تقديم المساعدات العينية بصورة اكبر بكثير من التوجه الى دمج الاسر الفقيرة بالعملية الانتاجية التنموية.
2. الحرمان الاجتماعي للمرأة من المشاركة بحرية في التنمية، وبشكل يمكنها من تحسين وضعها المادي، حيث ينظر للمرأة كملحق بالرجل المعيل للأسرة، وان عمل المرأة رفاه يمكن الاستغناء عنه.
3. غياب شبكات الأمان الاجتماعي، وغياب قوانين توفر الحماية الحقيقية وتفعيلها في حماية المرأة من العوز والفق.
4. غياب وضعف برامج التعليم والتدريب المهني والتقني المتاحة للنساء، والتي تمكنها من دخول سوق العمل وتحسين وضعها، بسبب ضعف إمكانيتهن التقنيّة والمهنية التي تمكنها من ولوج سوق العمل وتحسين ظروف معيشتها، وتمكينها اقتصادياً مما ينجو بها من دوامة الفقر..
5. التزايد السكاني والانجاب العشوائي.
6. البعد الشاسع بين الشعارات النظرية والتطبيق العملي لاشراك المرأة في عملية التنمية.

باء: تعليم المرأة وتدريبها

كنتيجة للسياسة التي انتهجتها وزارة التربية والتعليم العالي في تعميم التعليم وإلزاميته، وما تتطلبه ذلك من توفير لمراكز التعليم العام في كافة المناطق، فقد ارتفعت نسبة التحاق الفتيات عن الذكور في جميع المراحل التعليمية، بما في ذلك التعليم العالي. الفجوة الحقيقية تبقى في تفاوت نسبة التحاق الذكور والإناث في المساقات الحديثة كالهندسة بتخصصاتها المختلفة، والاتصالات والمهن الطبية. وتبقى الفجوة النوعية في التعليم المهني حيث لا تتجاوز نسبة الملتحقات بالتعليم المهني 30,4% من مجموع الملتحقين وقد بلغت نسبة الإناث الملتحقات في التعليم الثانوي للعام 2007/2006 81%، بينما بلغت نسبة الذكور الملتحقين 70%، وعلى الرغم من ذلك يبقى معدل الأمية للإناث أعلى منه للذكور حيث بلغ معدل الأمية للذكور (15 سنة فأكثر) للعام 2007 2.7%، بينما بلغ للإناث (15 سنة فأكثر) 9.6%.

أولاً: الإجراءات والانجازات

1- التعليم للجميع شعار مرفوع في وزارة التربية والتعليم الفلسطينية، أي التعليم دون تمييز بين الإناث والذكور، لذا تعمل الوزارة على زيادة الالتحاق بمرحلة ما قبل المدرسة ومرحلة التعليم الأساسي لكل من الإناث والذكور، وكذلك تشجيع التعليم غير النظامي الذي يفتح أفقا لمن تسربوا/تسربن من المدارس بالعودة إليها، كما تم إتاحة الفرصة للطالبات اللواتي انقطعن عن التعليم بسبب الزواج بإعادة الالتحاق بالمدارس وانتهاء الثانوية العامة.

2- استمرار عمل وزارة شؤون المرأة في خطها الاستراتيجي 2008-2011 على الهدف الاستراتيجي رفع نسبة مشاركة الشابات في التعليم والتدريب المهني والتقني، حيث تعمل على تطوير السياسات التربوية المتعلقة بالتعليم والتدريب المهني في المؤسسات الحكومية وإقتراح سياسات بديلة متضمنة للنوع الاجتماعي، وكذلك توفير البيئة المناسبة لزيادة نسبة الشابات في التعليم المهني والتدريب التقني الذي يحقق فرص عمل متلائمة مع احتياجات السوق.

3- توفير البنية التحتية للتعليم المهني:

*- بناء مدرسة مهنية للإناث في غزة عام 2004، تشمل أربع تخصصات، صيانة حاسوب، الاتصالات، تجميل، تصنيع ملابس بتمويل من البنك الدولي.

*- بناء مدرسة بنات دورا الثانوية المهنية عام 2005 في الخليل الضفة الغربية، بأربع تخصصات صيانة أجهزة حاسوب، صيانة الآلات المكتبية، الاتصالات، الإلكترونيات الصناعية.

4- إجراء الدراسات

*- إجراء دراسة حول التعليم والتدريب المهني والتقني حيث هدفت الدراسة الى التعرف على واقع التعليم والتدريب المهني والتقني الموجه للإناث في فلسطين وذلك بالتركيز على كل من جانب العرض (وفرة المراكز، وفرة التخصصات، إقبال الإناث) وجانب الطلب من السوق على مختلف التخصصات في هذا النوع من التعليم، بالإضافة إلى البحث في سبل واليات تفعيل دور التعليم والتدريب المهني والتقني في تعزيز موقع الإناث في القوى العاملة والاقتصاد واقتراح سياسات تشجع الإناث للالتحاق بالتخصصات التكنولوجية المهنية الحديثة وما ميز هذه الدراسة عن غيرها أنها تغطي كافة مناطق الضفة الغربية وغزة.

كما انه تنفذ حاليا دراستين بعنوان التعليم تحت الاحتلال ودراسة حول التحليل الكمي والنوعي للتعليم.

رابعاً: تنفيذ دورات تدريبية تدريب مدربين للترويج للتدريب المهني والتقني في عدد من المؤسسات والوزارات.

5- لقد أدركت العديد من المؤسسات الرسمية أهمية التعليم والتدريب المهني والتقني، وقامت وزارة التربية والتعليم العالي، ووزارة العمل بإعداد الإستراتيجية الوطنية للتعليم والتدريب المهني والتقني بالإضافة إلى الخطة التنفيذية لهذه الإستراتيجية للتنفيذ، ولقد أشارت هذه الوثيقة الى التعليم و التدريب المهني والتقني في

المجتمع الفلسطيني ومشكلاته، ووضعت نظاماً مفصلاً حول هيكلية النظام المقترح، وإدارته، والموازنة التقديرية اللازمة، ومعالمه، ودور المنظمات الأهلية فيه، ووضعت إطاراً زمنياً لتطبيقها.

6- الترويج للتدريب المهني والتقني عبر تنفيذ الحملات الإعلامية:

لقد تم تنفيذ عدد من الحملات الإعلامية الوطنية لتشجيع الفتيات للالتحاق بالتدريب المهني حيث تم إنتاج، ومضة تلفزيونية تم بثها على كافة المحطات المحلية والفضائية الفلسطينية، ومضة إذاعية تم بثها في المحطات الإذاعية المحلية، إنتاج رزنامة ومسطرة مدرسية، والترويج عبر فاتورة التلفون، عقد عدد من الورش للطالبات الصفوف الحادي عشر والثاني عشر، وعقد ورش عمل خاصة بالمعلمين والمعلمات لحثيهم/حثيهم على تشجيع الطالبات للالتحاق بالتعليم والتدريب المهني.

ثانياً: العقبات والفجوات والتحديات

إن الفجوة القائمة على أساس الجنس في قطاع التعليم تتركز في التعليم والتدريب المهني والتقني حيث تشير الإحصائيات أن التعليم والتدريب المهني والتقني لا يزال الأقل حظاً بين أنواع التعليم الأخرى في المجتمع الفلسطيني، ولا زالت الدلائل تشير إلى وجود فجوة واسعة بين الجنسين فيما يتعلق بالتدريب المهني والتقني. حيث بلغ عدد الطالبات في كافة مجالات التعليم والتدريب المهني النظامي للعام 2005/2004 (1690) طالبة يشكلن نسبة 30.4% من مجموع الملتحقين البالغ عددهم 5559 طالب وطالبة. وقد بلغ عدد الطلاب الذكور 3869 طالباً يشكلون نسبة 69.6% من مجموع الطلاب والطالبات.

يغلب على التعليم والتدريب المهني والتقني الاختصاصات الذكورية مثل الإلكترونيات والكهرباء والميكانيكا والنجارة والحدادة وأعمال البناء، في حين تتركز اختصاصات النساء على الطباعة والخياطة وتجهيز الأغذية والتجميل، باعتبارها اختصاصات تركز دور المرأة التقليدي، فقد شكل التعليم والتدريب المهني والتقني 5.7% بالنسبة للتعليم العام. في حين شكلت نسبة الطالبات الملتحقات بالتعليم المهني والتقني 2.8% إلى الطالبات الملتحقات بالتعليم العام 2005/2004. أما نسبة النساء في المعاهد الفنية والصناعية فتبلغ 5.6%، في حين كانت في المعاهد الزراعية 17.4%، وفي المدارس التجارية 54%، وفي المدارس الفندقية 0%. وبالتالي فإن هناك حاجة ملحة لتوفير اختصاصات حديثة للمرأة في التدريب المهني والتقني تتماشى مع احتياجات سوق العمل المتغيرة.

أما الأسباب وراء انخفاض التحاق النساء في التعليم والتدريب المهني فهي:

- قلة البرامج الموجهة للإناث على اعتبار أن هناك تحديد للأدوار المجتمعية مسبقاً من خلال توجيه الطالبات إلى الفرع الأدبي.
- عدم قدرة النظام على استيعاب الأعداد المتنامية من الطلبة/ات ضمن موازنات لا تتناسب مع النمو في أعداد الطلبة وهذا ما أثر على جودة التعليم، وقدرته على الاستمرار بتوفير فرص تعليمية متكافئة.
- عدم وجود إستراتيجية موحدة للتعليم والتدريب المهني لفترة طويلة، وعندما طرحت الاستراتيجية لم تطبق.
- ارتفاع تكاليف التعليم والتدريب المهني والتقني.
- عدم ارتباط مسار التعليم والتدريب المهني والتقني، بالمسار الأكاديمي مما أدى إلى انخفاض جودة التدريب.
- تعدد جهات الإشراف على التدريب المهني حيث يوجد أكثر من 400 مؤسسة تدريب في الضفة الغربية وقطاع غزة.
- قلة الدراسات النظرية والعملية التي تغطي هذا الجانب.

ثالثاً- أهم معوقات التعليم بشكل عام

1- تعرض قطاع التعليم إلى عدوان واسع من قبل الاحتلال الاسرائيلي، و طال هذا العدوان الجوانب المختلفة للعملية التعليمية، فقد دمرت المدارس، واستشهد الطلاب، والطالبات، واغتيل المعلمون والمعلمات، وأغلقت الطرقات في وجه الطلبة لمنع وصولهم إلى المدارس والجامعات، وأطلقت النيران باتجاه الطلبة ومدارسهم، وأطلقت الغازات على الأطفال في صفوفهم مما أدى إلى اختناق الكثير منهم

2- مشكلة الازدحام في الصفوف لما له من تأثير على نوعية التعليم، حيث زاد عدد الطلبة في الصفوف عن 37 طالب/طالبة في العام الدراسي 2007/2006 .

3- مشكلة البنية التحتية لقطاع التعليم، رغم كل المحاولات الجادة من قبل وزارة التربية والتعليم لحلها الا انها ما زالت قائمة، حيث هناك احتياج الى بناء مدارس جديدة، ترميم بعض المدارس، زيادة عدد الصفوف مدارس اخري، ترميم الملاعب، اعادة تأهيل المشارب ودورات المياه، تزويد بعض المدارس بالمكتبات، مختبرات العلمية، مختبرات الكمبيوتر وقاعات للرياضة، ويجدر بالذكر ان هناك تفاوت بين المدارس في التجهيزات والمعدات والبناء، الا انه بشكل عام هناك العديد من المشاكل التي بحاجة الى حل لتحسين ظروف التعليم.

جيم: المرأة والصحة

لقد انطلقت الخطة الاستراتيجية الوطنية لوزارة الصحة من المبادئ والقيم التي يسترشد بها القطاع الصحي الفلسطيني، حيث التعامل مع المستفيدين/ات من الخدمات دون تمييز بين الذكور والاناث، على اساس ان صحة الفلسطينيين هدف اجتماعي وطني اساسي وجزء لا يتجزأ من الاستراتيجية الوطنية للتنمية المستدامة للموارد البشرية.

اهم المؤشرات الخاصة بالمرأة الفلسطينية في مجال الصحة:

- تبلغ نسبة النساء المصابات بمرض مزمن واحد على الأقل مشخص بطبيب 12%، بينما تبلغ نسبة الرجال المصابين 8%. ذلك وفق إحصاءات مشروع صحة الأسرة للعام 2006.
- تبلغ نسبة النساء (15-49 سنة) اللواتي يستعملن وسائل تنظيم الأسرة في العام 41.7% لعام 2006 .
- تبلغ نسبة الزواج المبكر (أقل من 18 عام) 33%، وهي نسبة كبيرة.
- بلغت نسبة وفيات الامهات ما بين 13-35 لكل 100000 ولادة لعام 2006.

أولاً: الاجراءات والانجازات

- 1- تدريب الكوادر الصحة على:
 - أ- الفحص السريري للثدي " تدريب مدربين ومن ثم التدريب في الموقع".
 - ب- التدريب في الموقع على مسحة عنق الرحم وقد تم تدريب التمريض وذلك لخصوصية العمل في هذا المجال عدد(20) ToT وعدد المتدربين (105) والتدريب مستمر.
 2. إعادة تنشيط اللجنة الوطنية لوفيات الأمهات وعمل مرجعية للجنة وكذلك.
 3. انتهاء استبيان لوفيات النساء في سن الانجاب وتم توزيعه على مراكز الرعاية الصحية الأولية بعد اعتماده من أصحاب القرار وقد تم الاستفاضة من خبرة وكالة الغوث في هذا المجال.
 4. دليل العناية بحديثي الولادة في المستشفيات في طور الانتهاء وسيتم طباعته وتوزيعه بعد اعتماده.
 5. ترميم اقسام الولادة في المستشفيات (رفيديا ، سلفيت ، وجنين).
 6. تطوير ملصقات من بروتوكول الولادة الطارئة ذات الأهمية للعمل في أقسام الولادة وقد تم توزيعها على جميع أقسام الولادة في المستشفيات الحكومية ووكالة الغوث لتكون مرجعية ثابتة العاملين في اقسام الولادة.

7. وتم التدريب في الموقع لجميع العاملين من أطباء وقابلات وتمريض على هذا البروتوكول الولادة الطارئة والتدريب مستمر.

ثانياً: العقبات والفجوات والتحديات

- 1- صعوبة وصول النساء الى المستشفيات وعيادات الرعاية الأولية بسبب انتشار الحواجز بين المدن والقرى، إضافة الى وجود جدار الفصل العنصري الذي يفصل القدس وغزة عن باقي المدن الفلسطينية.
- 2- ينصب اهتمام وزارة الصحة على سن الانجاب 19-49 دون الاهتمام بالمرأة ما بعد هذا السن، وخاصة وان معدل عمر المرأة في ازدياد وهناك حاجة لاعطاء اهمية لامراض مثل السكري، ضغط الدم، امراض القلب وهشاشة العظام.
- 3- اعتماد المشاريع الخاصة بالنساء على التمويل المباشر مع الممولين مما يعني عدم استمرارية المشاريع الخاصة بصحة المرأة خاصة الانجابية منها.

دال: العنف ضد المرأة

تعيش المرأة الفلسطينية في واقع اجتماعي، تسيطر عليه النظرة الدونية للنساء، وسيطرة الذكورية في المجتمع، وسيطرة الأعراف والتقاليد، والتمييز ضدها في النواحي الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والقانونية، ومن خلال متابعة وزارة شؤون المرأة للتقارير الصادرة عن الشرطة، والمنظمات الحقوقية بأنها ظاهرة منتشرة وبازدياد مستمر في الضفة الغربية وقطاع غزة.

تشير الإحصاءات الصادرة عن مسح العنف الذي نفذته الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني حول النساء حول النساء اللواتي سبق لهن الزواج وتعرضن لمرة واحدة على الأقل لأحد أفعال العنف، أن العنف النفسي هو أكثر أشكال العنف انتشاراً ضدهن حيث تبلغ نسبته، 61.7% (68.8% في الضفة الغربية، و49.7% في قطاع غزة)، بينما ينتشر العنف الجسدي بنسبة 23% ((23.7% في الضفة الغربية، و22.6% في قطاع غزة)، في حين تتعرض النساء اللواتي سبق لهن الزواج إلى عنف جنسي بنسبة 10.5% (11.5% في الضفة الغربية، 9.7% في قطاع غزة)، من خلال هذه الإحصاءات يتبين لنا أن العنف ضد النساء بكافة أشكاله هو منتشر في الضفة الغربية أكثر منه في قطاع غزة وذلك للعام 2005.

أما نسبة النساء غير المتزوجات من عمر 18 سنة فأكثر وتعرضن للعنف على الأقل مرة واحدة يشير تقرير الإحصاء إلى أن نسبة العنف النفسي ضدهن بلغت 53.5% (56.1% في الضفة الغربية، 47.3% في قطاع غزة). أما العنف الجسدي فقد بلغ 24.6% (24.4% في الضفة الغربية، 25.1% في قطاع غزة). أما فيما يتعلق بالعنف الجنسي فلم يتطرق له تقرير الإحصاء، لكن بيانات الشرطة والمراكز الحقوقية تشير إلا أن عدد حالات الاغتصاب لفتيات قاصرات بلغ 16 حالة للعام 2005 (7 الضفة الغربية و 9 قطاع غزة).

كما وتشير الإحصاءات أن عدد حالات قتل النساء على خلفية الشرف حسب تقارير الشرطة والنيابة العامة من العام 2000 حتى نهاية 2005 هي 46 حالة، منها 12 حالة في عام 2005. أما التقارير الصادرة عن المؤسسات الحقوقية فتبين أن عدد حالات القتل على خلفية الشرف بلغت للعام 2005 هي 27 حالة (17 في الضفة الغربية، و10 في قطاع غزة)، وقد ازداد عدد حالات قتل المرأة على خلفية شرف العائلة إلى 30 حالة قتل في العام 2006 (19 حالة في الضفة الغربية، و11 حالة في قطاع غزة). كما بلغت 60 حالة للعام 2007 و19 حالة في العام 2008 .

وقد أشار تقرير الإحصاء إلى مجموع من الحقائق، أهمها:

- كلما تدنى المستوى التعليمي للزوجة ازداد العنف الجسدي، حيث بلغت نسبة العنف الجسدي في صفوف النساء ذوات المستوى التعليمي ابتدائي فأقل 25.8%، أما النساء الحاصلات على ثانوي فأعلى فتبلغ نسبة العنف بينهن 19.1%، للعام 2005.
- النساء داخل القوى العاملة واللواتي سبق لهن الزواج أقل عرضه للعنف من النساء خارج القوى العاملة، إذ تبلغ نسبة العنف الجسدي للنساء داخل قوة العمل 16.8%، وللنساء خارج قوة العمل 23.9%.
- كلما ازداد حجم الأسرة، كلما زاد العنف الجسدي، إذ تبلغ نسبة العنف الجسدي للأسر الذي يبلغ عدد أفرادها 7 فأعلى 25.8%، وللأسر الذي يبلغ عدد أفرادها 2 فأقل 13.6%.

أولاً: الإجراءات والانجازات

1- إضافة محور الحد من ظاهرة العنف

أضافت وزارة شؤون المرأة في الخطة الاستراتيجية 2008-2011 هدف استراتيجي للعمل عليه خلال الاعوام القادمة الحد من ظاهرة العنف الأسري المبني على أساس الجنس لذا عملت على صياغة تصور ومقترح أولي حول قانون حماية المرأة من العنف، والبدء بمراجعة وتحليل السياسات في الوزارات ذات العلاقة لمواجهة العنف المبني على أساس الجنس، وكذلك التخطيط لأعداد دراسة مقارنة حول السياسة الوطنية لمواجهة العنف ومن ثم تعميم مقترح لسياسة وطنية موحدة لمواجهة العنف.

2- أنشأ مركز محور

لحماية المرأة والأسرة تم إنشاء مركز محور وذلك بالشراكة ما بين القطاع الحكومي والمؤسسات الأهلية، حيث تقوم نشاطاته على حماية النساء المعنفات، ومكافحة العنف الأسري والعنف الموجه ضد المرأة.

3- تشكيل اللجنة الوطنية لمناهضة العنف ضد المرأة

في خطوة تهدف الى متابعة نتائج المؤتمر الوطني حول: " نحو إستراتيجية وطنية لمناهضة العنف ضد المرأة"، والذي نفذته وزارة شؤون المرأة في نهاية عام 2007، كانت أهم المخرجات لهذا المؤتمر تركز على ضرورة العمل على مستوى وطني بشمولية لضمان الوصول إلى إستراتيجيه وطنية فعالة لحماية حقوق النساء والفتيات الفلسطينيات كما حددتها اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة حسب المسارات التالية:

- تدابير قانونية وتشريعية
- تدابير وقائية
- تدابير حماية

بناء على توصيات المؤتمر تم رفع مذكرة تفسيرية لمجلس الوزراء بخصوص تشكيل اللجنة الوطنية لمناهضة العنف ضد المرأة.

تمخض عنها صدور قرار مجلس الوزراء رقم (59)، بتاريخ: 2008/06/09، بضرورة تشكيل لجنة وطنية لمناهضة العنف ضد المرأة، وتضم في عضويتها وزيرة وزارة شؤون المرأة رئيساً، ووزارة الشؤون الاجتماعية نائباً للرئيس، وتشمل أعضاء ممثلين من الفئات العليا من الوزارات: الصحة، التعليم، الداخلية، الإعلام، العدل، الأوقاف، ديوان قاضي القضاة، مكتب الرئيس، العمل، الاتحاد العام للمرأة، وممثلة عن منتدى المنظمات الأهلية.

أهم المهام الخاصة بعمل اللجنة يجب أن تركز على:

- وضع إستراتيجية وطنية لمناهضة العنف ضد المرأة تكون أساساً لخطة وطنية شاملة للحد من العنف الموجه للمرأة بكافة أشكاله، وهذا يتطلب التالي:

1. إعداد الدراسات والأبحاث اللازمة حول قضايا العنف ضد المرأة وأثره على المجتمع وإنشاء قاعدة بيانات (بنك معلومات)،
2. إنشاء لجان فنية متخصصة لمتابعة وتحقيق أهداف اللجنة.
3. العمل على تنفيذ ما ورد في الاتفاقيات الدولية وموائق الأمم المتحدة الخاصة بالعنف ضد المرأة في التشريعات والإجراءات الوطنية.
4. المساهمة في تعزيز التعاون الإقليمي والدولي في مجال مناهضة العنف ضد المرأة بكافة أشكاله.

4- للقضاء على ظاهرة العنف الموجه ضد المرأة في المجتمع الفلسطيني عملت المؤسسات الحكومية و الاهلية بتنفيذ عدد من الانشطة

1. تنفيذ حملات التوعية لوقف العنف ونبذة وتعزيز القانون في المجتمع الفلسطيني.
1. تطوير استراتيجية عمل للتصدي للعنف والتقليل من آثاره السلبية على المجتمع.
2. تشجيع المبادرات لتعديل التشريعات والقوانين الفلسطينية.
3. القيام بحملات للقضاء على الأمية القانونية لدى النساء عبر عقد اللقاءات والورش.
4. الاستمرار في مساعدة ضحايا العنف وتأمين ملاجئ ومساعدة أطفالهم وإيوائهم.
5. إدراج مادة حقوق الإنسان في الكتب المدرسية.
6. تدعيم البرامج التلفزيونية والإذاعية الإرشادية.
7. دراسة حول العنف ضد الفتيات (تحت التنفيذ)
8. دراسة حول العنف ضد المطلقات والارامل.(تحت التنفيذ)
9. العنف ضد المتزوجات.(تحت التنفيذ)

5- توقيع اتفاقية الشراكة

التوقيع على اتفاقية شراكة ببرنامج " مساواة النوع الاجتماعي وتقوية المرأة"، الممول من قبل الصندوق الاسباني، ضمن أهداف الإنمائية للألفية الثانية- MDG'S FUND الذي سينفذ مع الوزارات المعنية ووكالات الأمم المتحدة، بمبلغ 9 ملايين دولار. يهدف البرنامج الى التقليل من العنف الموجه نحو المرأة والطفلة الفلسطينية.

6- اجراء الدراسات. يقوم مركز المرأة للدراسات والبحوث بأجراء عدد من الدراسات حول ظاهرة العنف، دراسة بعنوان ظاهرة العنف ضد الفتيات، العنف ضد المطلقات والارامل ودراسة اخرى حول العنف ضد المتزوجات، جميع هذه الدراسات ما زالت تحت التنفيذ.

ثانياً:العقبات والفجوات والتحديات

1. صعوبات اجتماعية وثقافية مختلفة تتمثل في رفع الدعوى أو تقديم الشكاوي لدى الشرطة.
2. البحوث المتوفرة كمية وليست نوعية نظراً لارتفاع تكلفة البحوث النوعية، لذا هناك صعوبة لتحديد مؤشرات العنف بسبب نقص الدراسات النوعية للعنف.
3. نقص الخبراء في مجال تحليل ظاهرة العنف وأثارها.
4. لم تكن ظاهرة العنف أولوية لدى صناعات القرار.
5. عدم انعقاد المجلس التشريعي منذ عامين حتى يتم إقرار وثيقة حقوق المرأة، وقانون حماية الأسرة.

6. عدم وجود آليات تحويل وتعامل رسمية مع الحالات التي تتعرض للعنف.
7. نقص في الخدمات المقدمة لنساء ضحايا العنف.
8. الانتهاكات الإسرائيلية على المجتمع الفلسطيني والتي ضاعفت من معاناة النساء وشملت الانتهاكات الاسرائيلية كافة مناحى الحياة الاجتماعية والسياسية والاقتصادية .

هاء: المرأة والنزاع المسلح

بدأ القرار 1325 الصادر عن مجلس الأمن في أواخر شهر أكتوبر عام 2000؛ يحوز على اهتمام أكبر من النساء في فلسطين وبدأت النساء تراه قراراً مهماً؛ يمكن استخدامه ضمن الأولويات الوطنية من تعزيز مكانة النساء في مجتمعاتهن.

وفي فلسطين دفعت المرأة الفلسطينية ثمناً غالية جراء الصراع المسلح؛ ونتيجة للطبيعة العدوانية لدولة الاحتلال؛ فقد سقط خلال الثماني سنوات الماضية 340 شهيدة؛ أي منذ الانتفاضة الثانية؛ ومنذ صدور القرار 1325؛ حيث تزامن القرار الذي صدر في 31-10-2000؛ مع انطلاقة الانتفاضة تقريباً، كما تم تدمير 8300 منزلاً بشكل كامل خلال ذات الفترة وشرّد ساكنيها، وقد استمرت اسرائيل في سياسة مصادرة الأراضي وبناء المستوطنات، كما استمرت في سياسة الاعتقال؛ حيث قامت باعتقال أكثر من 600 مواطنة خلال الثماني سنوات الماضية، كما تم زيادة عدد الحواجز المنتشرة في الضفة الغربية؛ بحيث أصبح عددها 630 حاجزاً تقطع أوصال المناطق؛ وتعيق وتشل حركة المواطنين والمواطنات؛ وشهدت الحواجز ولادة أكثر من 60 مولوداً 40 منهم ولدوا امواتاً، كما تسببت في وفاة عدد كبير من المسنات في الضفة الغربية وقطاع غزة؛ بسبب الحصار المفروض ومنعهن من الوصول الى المستشفيات.

أولاً: الإجراءات والانجازات

- 1- قيام وزارة شؤون المرأة بالترويج لقرار 1325 عبر تنفيذ عدد من الورش واللقاءات للتعريف بالقرار، وحث النساء على الاستفادة منه في مقاومة الاحتلال الاسرائيلي.
- 2- مطالبة سيادة الرئيس محمود عباس، بضرورة اشراك النساء في المفاوضات الدائرة بين الجانب الفلسطيني والاسرائيلي.
- 3- تشكيل الهيئة الدولية للنساء من أجل سلام دائم وعادل بين الفلسطينيين والإسرائيليين. حصلت اللجنة على مرسوم رئاسي يدعم قرار 1325، ويدعم مشاركة المرأة في المفاوضات.

ثانياً: العقبات والفجوات والتحديات

- 1- مضي ثماني سنوات على صدور القرار 1325 دون تعاطي الحركة النسائية الفلسطينية مع ما يوفره من امكانيات هامة للقضية الوطنية والنسوية؛ لهي واحدة من أبرز المشكلات التي تواجه تعميم المعرفة بالقرار.
- 2- ازدياد عدد المعتقلات الفلسطينيات في ظروف اعتقالية جائرة ومنافية لأبسط حقوق الانسان.
- 3- تجاهل وجود النساء في المفاوضات الدائرة بين الجانب الفلسطيني والاسرائيلي.

واو: المرأة والاقتصاد

يشير التقرير الصادر عن الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني لعام 2007 إلى ان نسبة القوى العاملة المشاركة في الضفة الغربية و قطاع غزة بلغت 41.9% من السكان البالغين من العمر 15 سنة فما فوق، و أن مشاركة الذكور (67.7%) أعلى من مشاركة الإناث (15.7%). و هذه تعتبر من النسب المنخفضة جدا مقارنة بدول أخرى على النطاق الإقليمي و العالمي. الا ان معدل الزيادة لهذه النسب كان لصالح النساء اكثر من الرجال، اذا ما تم المقارنة مع عام 2005 حيث كان للنساء 13.4% و للرجال 67.6%.

فبينما تشير البيانات إلى أن عدد النساء المستعدات للعمل هو اكبر من قدرة السوق على الاستيعاب، فان النساء بشكل عام يمضين من الوقت في البحث عن عمل أربعة أضعاف ما يمضيه نظرائهن من الذكور (منظمة العمل الدولية/2006).

ان وجود المؤشرات السابقة انعكست على وضع العمل، لتدل على ان المرأة الفلسطينية على صعيد العمل لازالت تراوح مكانها، الأسواق مغلقة أمامها، والفرص التي تمنح لها ضئيلة للغاية مقارنة مع الرجل، وتتواجد النساء بنسب كبيرة في البيت، وتصنف بأنها لا تعمل، وخارج سوق العمل.

أولاً: الإجراءات والانجازات

1-أجراء الدراسات

*- الموازنة من منظور النوع الاجتماعي:

سعت هذه الدراسة إلى تحقيق هدفين أساسيين هما: 1. تحليل الموازنة العامة الفلسطينية لسنوات مختارة في الفترة الانتقالية من 1994 – 2005، ذلك لتقييم مدى توازنها إزاء النوع الاجتماعي. 2. الخروج بتوصيات ومقترحات محددة وعملية لمساعدة أطراف العلاقة بالسلطة والمجتمع المدني على حد سواء لتعزيز الاهتمام بإدماج النوع الاجتماعي في السياسات الحكومية وخصوصاً ما يتصل بها في إعداد الموازنات وتنفيذها.

*- النساء صاحبات الأعمال والحرفيات.

هدفت الدراسة هو التعرف على نسبة النساء صاحبات الأعمال اللواتي يتقاضين القروض من المؤسسات الاقراضية وسبل تطوير أعمالهن ووضع سياسات لتطوير المشاريع الصغيرة.

*- المرأة في سوق العمل. (تحت التنفيذ)

*- النساء خارج سوق العمل. (تحت التنفيذ)

*- المرأة والاقراض. (تحت التنفيذ)

*- اتجاهات المجتمع المحلي عن المرأة وسوق العمل. (تحت التنفيذ)

2- تم تنفيذ حملة اعلامية وطنية لتشجيع النساء على اقامة مشاريعهن الصغيرة وذلك عبر انتاج ومضة تلفزيونية، فيلم وثائقي تناول ثلاث نساء نجحن باقامة مشاريعهن الخاصة بقروض صغيرة وتحول هذه المشاريع الصغيرة الى مشاريع كبيرة تعيل عائلات، ويستخدم الفيلم في التدريب، اعداد وطباعة وتوزيع دليل بمؤسسات الاقراض وشروطها للاقراض وعناوينها

3- استمرار وزارة شؤون المرأة بالخطة الاستراتيجية 2008-2011 على الهدف الاستراتيجي الثاني رفع مشاركة المرأة في سوق العمل وتقليل معدلات الفقر بين النساء، حيث ان الهدف من اضافة هذا المحور.

*- تطوير سياسات ذات العلاقة بالعمل والفقر بحيث تصبح حساسة للنوع الاجتماعي.

*- رفع معدل استفادة الشابات من الخدمات والموارد المتاحة وتسهيل وصولهن إليها.

*- رفع مهارة الشابات المهنية والإدارية لتسهيل دخولهن لسوق العمل.

ولتحقيق هذه الأهداف تقوم وزارة شؤون المرأة على مراجعة وتحليل سياسات ذات العلاقة من منظور النوع الاجتماعي، مراجعة السياسات الاقراضية من وجه نظر النوع الاجتماعي.
4- اصدار دليل الاقراض 2005 وتوزيعها على المؤسسات والتجمعات النسوية للاستفادة من القروض باقامة مشاريعهن الصغيرة.

ثانياً: العقبات والفجوات والتحديات

- 1- اهم الفجوات تدنى نسبة عمالة النساء في مخيمات اللاجئين، وارتفاع عمل المرأة غير المأجور في المناطق الريفية حيث يعتبر عمل ضمن دورها الانجابي، وتمركز عمالة النساء في وسط الضفة الغربية حيث تواجد المؤسسات الحكومية والدولية والمنظمات الاهلية.
- 2- وجود فجوة كبيرة في الأجور بين الرجال و النساء.
- 3- تشكل النساء نسبة مرتفعة من العمالة في القطاع غير المنظم (66%) حسب تقرير منظمة العمل الدولية 2006، وهذا يعني حرمانها من الحق بالانضمام الى النقابات او الاتحادات العمالية او الاستفادة مما يقدمه العمل في القطاع المنظم مثل تأمين الصحي او التقاعد.
- 4- ارتفاع نسبة الفوائد على القروض، مما يقف حائلاً دون توجه النساء لاخذ القروض من مؤسسات الاقراض لاقامة مشاريعهن الخاصة المدرة للدخل، وكذلك الفوائد العالية وشروط البنوك بالحصول على الضمانات مثل رهن عقار او كفالة موظفين لها يمنع النساء من الاستفادة من هذه الخدمات.

زاي: المرأة في موقع صنع القرار

- ما زالت المرأة الفلسطينية بعيد عن مواقع صنع القرار، رغم وجود الكفاءات العلمية مؤهلة لتحتل هذه المواقع، الا ان المجتمع الفلسطيني لا زال لا يعطي اهمية لوصول النساء الى مواقع صنع القرار. اهم المؤشرات:
- 1- بلغ معدل مشاركة النساء في المجالس المحلية 18% للعام 2004 بعد أن كانت 1.8% في العام 2000.
 - 2- يوجد ثلاث رئيسات بلديات منهن رئيسة بلدية رام الله أكبر المدن الفلسطينية.
 - 3- بلغ معدل مشاركة النساء في المجلس التشريعي عام 2006 12.9% بعد ان كانت 5.6 سابقاً.
 - 4- بلغ عدد السفيرات الى خمسة سفيرات حتى آذار 2008، كما ارتفعت نسبة القاضيات إلى 12%، ليلبلغ عددهن 20 قاضية حتى آذار 2008.
 - 5- بلغت نسبة تواجد النساء في القطاع الحكومي، 37%، فيما تبلغ نسبة النساء في الإدارات العليا في الجهاز الحكومي 15%.
 - 6- أعلى تمثيل للنساء في الهيئات المحلية في العام 2006، حيث وصلت نسبة تمثيل النساء في غزة 17% (كوتا مقعدين في كل مجلس بلدي وقروي)، في حين فازت 6 نساء من غزة من مجموع 17 امرأة في عضوية المجلس التشريعي 2007
 - 7- أعلى نسبة تمثيل وزاري منذ نشوء السلطة وصلت 3 نساء لمنصب وزير في الحكومة الثانية عشر ويحملن ست حقائب وزارية رئيسية، في حين شكلت النساء 15% من الوظائف الحكومية العليا.

- 8- بلغ تمثيل النساء في مؤسسات م.ت.ف 65 امرأة في المجلس الوطني، 10 نساء في المجلس المركزي وامرأة واحدة في اللجنة التنفيذية
- 9- بلغ تمثيل النساء في سلك القضاء 9% من مجموع القضاة.

اولا: اهم الاجراءات والانجازات

- 1- استمرار وزارة شؤون المرأة العمل على الهدف الاستراتيجي تفعيل مشاركة المرأة في رسم السياسات وصنع القرار، وذلك بالعمل على تطوير إمكانيات النساء الشاغرات لمناصب الإدارة العليا في الجهاز الحكومي والسعي لإيجاد ماسسة حقيقية للنوع الاجتماعي في المؤسسات الحكومية، لذا تم عقد 4 دورات تدريبية بناء قدرات لعضوات المجالس المحلية في مختلف المحافظات وعدد اللواتي استفدن من التدريب 80 عضوة، كما وتم انتاج فيلم وثائقي حول ثلاث نساء قياديات استطعن القيام بأدوارهن الثلاث الانجابي، الانتاجي والمجتمعي، حيث تم استعمال الفيلم بالدورات التدريبية وكذلك انتاج رزنامة موجهة لصناع القرار تحثهم على انتهاج سياسة اتاحة الفرص للنساء للوصول الى مواقع صنع القرار.
- 2- حث صناع القرار على زيادة نسبة العاملات في السلطة القضائية وتعزيز دورهن.
- 3- توفير بيئة قانونية تساعد على زيادة نسبة مشاركة المرأة في الأحزاب السياسية وقد تم تنفيذ دراسة المرأة والمشاركة السياسية(تحت الطباعة) للتعرف على واقع مشاركة المرأة سياسيا من خلال دراسة حول واقعا في المجلس التشريعي والمجالس المحلية والنقابات المحلية. كما وتم تنفيذ دراسة بعنوان دور المرأة في مستويات الإدارة العليا في مؤسسات السلطة الوطنية الفلسطينية، حيث هدفت الدراسة الى قياس مشاركة المرأة الفلسطينية في شغل الوظائف العامة في فلسطين، خاصة الوظائف العليا منها ووضع المرأة في الخدمة المدنية، وكذلك البحث في مدى تحقيق مبدأ تكافؤ الفرص بما يكفل للمرأة ذات الحقوق التي يتمتع بها الرجل.
- 4- اقرار الكوتا النسوية في الهيئات المحلية وقانون الانتخابات العامة.

ثانيا: الفجوات والعقبات والتحديات

- ان اقرار نظام الانتخابات للمجلس التشريعي وفقاً للنظام المختلط (الدوائر والنسبي)، ادي الى عدم فوز اي امرأة وفق نظام الدوائر، حيث ترشحت 15 امرأة على نظام الدوائر، لم تقز أي منهن بينما ترشحت 71 امرأة على القوائم (التمثيل النسبي) فازت 17 امرأة.
- عدم تواجد النساء بأعداد كافية في المناصب العليا كمدرء عامين/ وكلاء مساعدين/وكلاء/ وزيرات/ سفيرات/ محافظات (ولا امرأة في هذا المنصب)، لذا لا بد من وجود كوتا نسوية للوظائف في القطاع الحكومي، وخاصة للمناصب العليا وكذلك في الاحزاب السياسية.
- ضعف تمثيل النساء في المفاوضات سواء الداخلية بين حماس وفتح او مع الجانب الاسرائيلي.

طاء: حقوق الانسان للمرأة

أن النسق القانوني والبنية التشريعية التي وفرتها القوانين الفلسطينية تشكل أرضية جيدة نحو المشاركة والتغيير، وبالنسبة للمرأة فالمحصلة العامة للتشريعات، ايجابية ومنصفة فيما يتعلق بالحقوق والمواطنة والشخصية القانونية، والعدالة الاجتماعية، والمساواة أمام القانون، وفي ميادين العمل والتعليم والوظائف، لكن ما يسترعي الانتباه انه ليس بمجرد إقرار القانون أو التشريع، تصبح الطريق امامة ممهدة للتطبيق، فالعادات والتقاليد والثقافة الذكوريه والنظرة التقليدية للمرأة ودورها، كلها هذه عوامل معيقة ولا زالت هي

السائدة، الأمر الذي يعني أن جهدا كبيرا ينتظر القوى المجتمعية المساندة لهذه القوانين من أجل سيادتها في واقع الحياة.

أولاً: الإجراءات والانجازات

1- المصادقة على اتفاقية مكافحة جميع اشكال التمييز ضد المرأة، حيث شكلت هذه الاتفاقية تطورا نوعيا لما تضمنته المواثيق التي سبقتها من حيث حقوق المرأة ومساواتها والقضاء على مختلف أشكال التمييز والاضطهاد الممارس بحقها ولخصوصية الوضع الفلسطيني وكون فلسطين غير معترف بها كدولة، وليست منضمة لهذه الاتفاقية، حيث وقوعها تحت نير الاحتلال الاسرائيلي، ورغم ذلك فقد قام فخامة السيد الرئيس محمود عباس رئيس السلطة الوطنية الفلسطينية رئيس منظمة التحرير الفلسطينية بالمصادقة على الاتفاقية في الثامن من آذار يوم المرأة العالمي من عام 2009.

2- الوثيقة حقوقية للمرأة الفلسطينية

تم الاعلان عنها في آب 1994 وسعت الوزارة بالشراكة مع الاتحاد العام للمرأة الفلسطينية لتطويرها خلال الأعوام الخمس 2004-2009 ، لتكون مرجعية حقوقية تستند اليها في تطوير السياسات والقوانين المعمول بها في فلسطين ، والتي تم اقرارها في عام 2007 وباركها السيد الرئيس محمود عباس في الثامن من آذار عام 2008، والتي شكلت مظلة حقوقية للمرأة الفلسطينية ، يتم عبرها توحيد الخطاب النسوي في فلسطين.

دور الوثيقة الحقوقية للمرأة الفلسطينية

- كمرجعية لتوحيد الخطاب النسوي للمرأة الفلسطينية
- أداة مطلبية ونضالية لتوحيد وتاصيل حقوق المرأة في القوانين والتشريعات الفلسطينية.
- تشكل أداة ضغط على القيادة السياسية للشعب الفلسطيني وعبر سلطاتها التشريعية والتنفيذية، باتخاذ كافة السياسات والإجراءات الكفيلة بترسيخ وحماية وتبني الحقوق المتضمنة في هذه الوثيقة .
- تحقق في مجموعها مرتكزات الحقوق العامة للمرأة الفلسطينية
- تشكل في مجملها مطالب شرعية ينبغي على المشرع الفلسطيني الاهتداء بها عند ممارسته لأعماله التشريعية
- تشكل ضوابط قانونية عامة، تساهم في النهوض بالمستوى الاجتماعي والاقتصادي والثقافي لمجتمعنا الفلسطيني
- لخلق حالة من التوازن القانوني بين الدور الهام الذي تمارسه المرأة الفلسطينية في مجتمعنا المعاصر، وبين المكانة القانونية التي يجب أن تكون عليها المرأة الفلسطينية في هذا المجال

3- التطورات القانونية خلال الاعوام الخمسة الاخيرة :

بهدف النهوض بأوضاع المرأة وتضمين قضاياها في السياسات والخطط والبرامج الوطنية فقد تم مراجعة العديد من التشريعات والقوانين من منظور النوع الاجتماعي ، شملت كل مشروع قانون الاحوال الشخصية ومشروع قانون العقوبات ، ومشروع قانون الاحزاب السياسية، والقانون المعدل لقانون الخدمة المدنية ولوائح التنفيذة الخ، وتنصب جهود وزارة شؤون المرأة في مراجعة شمولية للواقع القانوني للمرأة في التشريعات والقوانين.

4- اقرار صندوق النفقة، لقد كان اقراره خطوة مميزة في اتجاه تمكين النساء الفلسطينيات من نفقاتهن المتعثرة في المحاكم المدنية والشرعية الفلسطينية ، وقد شاركت وزارة شؤون المرأة كآلية وطنية بفاعلية كبيرة في مجلس ادارة صندوق النفقة ، حيث تقوم الوزارة بمراجعة الطلبات المقدمة للصندوق واعتماد سندات الصرف،

هذا عدى عن جهود وزارة شؤون المرأة في اعداد النظام الداخلي للصندوق وقرار الهيكل التنظيمي للصندوق من قبل وزارة التخطيط ومجلس الوزراء الفلسطيني.
الاجراءات المستقبلية:

إيماناً بضرورة تمكين المرأة وتقويتها، من خلال القانون، باعتبار أن القانون أداة للتغيير المرتبط بالواقع الاجتماعي والاقتصادي والسياسي، تقوم وزارة شؤون المرأة (الآلية الوطنية)، بمراجعته شاملة لكافة القوانين المعمول بها بهدف:

- 1- تقديم اقتراحات وتوصيات لتطوير قوانين وتشريعات تحمي المرأة.
- 2- تقديم اقتراحات وتوصيات لتطوير استراتيجيات تبناها القوانين.
- 3- تقديم اقتراحات وتوصيات لتطوير استراتيجيات لتطبيقها على المستوى الرسمي وغير الرسمي.

ثانياً: الفجوات والعقبات والتحديات

*- وجود الاحتلال الاسرائيلي على الاراضى الفلسطينية، اكبر انتهاك لحقوق الانسان بما فى ذلك حقوق المرأة الفلسطينية، حيث هناك تعدي على حقها بالتنقل، تلقي العلاج، العمل، الشعور بالامن والاستقرار وحمايتها اثناء النزاعات المسلحة.
*- عدم تمتع السلطة الوطنية الفلسطينية بحق المصادقة على الاتفاقيات والقرارات الدولية كونها ليست دولة.

ياء: المرأة ووسائط الإعلام

لم تولى المؤسسات الحكومية اهمية لهذا المحور لذا هناك انجازات متوضعة جدا على هذا الصعيد، حيث تم
1-تنفيذ ورشة تدريبية لعدد من الاعلامين والاعلاميات بمفهوم النوع الاجتماعي ودورهم/هن فى تغيير الصورة النمطية للمرأة الفلسطينية.
2- تم ارسال عدد من الرسائل للمؤسسات الاعلامية لحثهم على الاخذ بعين الاعتبار قضايا النوع الاجتماعي فى وسائلها الاعلامية .
3- اصدار نشرة فصلية واحدة حول قضايا النوع الاجتماعي تم تعميمها على مؤسسات السبطة الوطنية الفلسطينية.

كاف: المرأة والبيئة

لم يتم العمل على صعيد المرأة والبيئة نهائيا على الصعيد الرسمي.

لام: الطفلة

أولاً: الإجراءات والانجازات

أقرت الجمعية العامة للأمم المتحدة في 20 نوفمبر 1989، اتفاقية حقوق الطفل، والتي دخلت حيز التنفيذ في الثاني من شهر أيلول 1990، وقد أكدت السلطة الوطنية في ديباجة النظام الأساسي الصادر عن

المجلس التشريعي الفلسطيني عن التزامها بمبادئ القانون الدولي العام ومبادئ حقوق الإنسان، وبالتالي الالتزام بنصوص اتفاقية حقوق الطفل.

ومن خلال قراءة واقع الطفل الفلسطيني من حيث حقوقه وحرياته الأساسية، وبين ما هو منصوص عليه ومؤكّد في اتفاقية حقوق الطفل، يتبين لنا الفرق الواسع بين ما هو مضمون ومكفول من حقوق وحرّيات أساسية للطفل وبين الانتهاك الفاضح والمعلن والمنظم اتجاه الطفولة الفلسطينية حياةً وأمنًا وصحةً وتعليمًا وحماية. وفي هذه المعادلة تتحمل دولة الاحتلال الإسرائيلي الجانب الأكبر من المسؤولية عن انتهاك حقوق الطفل الفلسطيني كونها لا تقيم وزناً ولا قيمة لكل الاتفاقيات والمواثيق الدولية لحقوق الإنسان ومنها اتفاقية حقوق الطفل التي لم تلتزم فيها بتعهداتها تجاه حقوق الإنسان وحرّياته الأساسية.

إن قانون الطفل الفلسطيني رقم (7) لسنة 2004 أقر من قبل المجلس التشريعي و صدر في الجريدة الرسمية ، و جاء متميزاً بالمقارنة مع دول الجوار في الكثير من الحقوق و المبادئ العامة ، إلا انه ما زال لدينا هناك ضرورة لاجراء تعديلات على بعض مواد هذا القانون من خلال قانون معدل يتم فيه إعادة صياغة بعض مواد القانون الحالي، بحيث تتلاءم مع اتفاقية حقوق الطفل من جهة ومن جهة أخرى تحويل هذه المواد لتتصاغ بشكل التزامات وتعهدات على السلطة فيما يتعلق بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، ومن أجل ترجمة هذه القوانين إلى واقع، هناك ضرورة لوضع مجموعة من السياسات التي تساهم في إشباع حاجات أطفالنا وتلبية حقوقهم، وتخصيص موازنات لتنمية القطاعات التي تعنى بالطفولة كالخدمات الاجتماعية والصحية والتعليم.

لذلك قامت وزارة التخطيط وحدة سياسات الأبحاث/ التخطيط لحقوق الطفل بإعداد مشروع قانون معدل لقانون الطفل الفلسطيني.

اهم التعديلات المقترحة:

أولاً: المجلس الأعلى للأمم و الطفولة حيث شكل بمرسوم رئاسي سنة 1999، إلا إن المجلس لم يرقم بالدور المناط به مما حدا بالرئيس أبو مازن إعادة تشكيل المجلس الأعلى ضمن رؤية تتضمن المشاركة للجميع على مستوى الجنس. الجغرافيا، التخصص، والمهام الوظيفية، ومع ذلك لم نلمس أي تغيير في أداء هذا المجلس.

ثانياً: ضرورة وجود إجراءات رادعة في القانون لتطبيق إلزامية و مجانية التعليم .

ثالثاً : ضرورة إجراء تعديل على سن المساءلة القانونية ، و التي حددت في القانون ب 9 سنوات، بينما مؤسسات الإصلاح و الأحداث تعتمد سن 12 للمساءلة القانونية ، ومن شأن هذا التحديد أن يؤثر على معاملة إسرائيل للأطفال الفلسطينيين ، علماً بان الأمر العسكري رقم (132) حدد سن المسؤولية أيضاً ب12 سنة أي أعلى مما جاء في القانون الفلسطيني ، مما قد يدفع الاحتلال إلى التذرع بالقانون لمساءلة أطفالنا في سن 9 سنوات.

رابعاً: ضرورة وجود نص القانوني لفرض العقوبات الرادعة على من يقوم بانتهاك حقوق الطفل فالعقوبات التي وردت كلها لا تشكل رادع للمخالفين .

خامساً: التداخل و التقاطع بين قانون الطفل و المواد الخاصة بحقوق الطفل في القوانين الأخرى مثل قانون الأحداث و قانون العمل و قانون الأحوال الشخصية الذي أدى إلى التكرار في بعض القوانين و عدم التكرار في أخرى و هذا أمر لا بد من إخراجه بشكل قانوني مناسب قبل إقرار تلك القوانين و التي لم تقر بعد أو التي أقرت .

الخطة الوطنية للطفل الفلسطيني

خلال السنوات الماضية عملت وزارة التخطيط على تنسيق إعداد خطط متوسطة المدى للطفل الفلسطيني آخرها الخطة الوطنية للطفل الفلسطيني 2009-2011 ، وذلك بمشاركة كافة الجهات ذات العلاقة حيث ركزت الخطة على تنمية الطفل الفلسطيني وتأمين البيئة الملائمة لنمو وتطور الطفل الفلسطيني.

ثانياً: الفجوات والعقبات والتحديات

- * - عدم توفر معلومات او احصائيات او وثائق موضوعها الطفلة الفلسطينية.
- * - عدم اهتمام المؤسسات الحكومية بالطفل بشكل عام والطفلة بشكل خاص، رغم انشأ وحدات المرأة والطفل في كافة محافظات الوطن الا ان وجود هذه الدوائر شكلي، حيث انها غير واضحة الاهداف ، وليس هنالك خطط لعمل هذه الدوائر او ميزانيات مخصصة لعملها.

الجزء الثالث: التنمية المؤسسية

اولا: تشكيل وزارة شؤون المرأة

جاء تشكيل وزارة شؤون المرأة كألية وطنية قائمة على تعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة في عهد الحكومة الفلسطينية الثامنة في اواخر عام 2003، وقد تمت مصادقة مجلس الوزراء الفلسطيني في تلك الحكومة على رسالة و رؤية واستراتيجية وزارة شؤون المرأة باعتبارها المرجعية الحكومية لقضايا النوع الاجتماعي ، وتسعى الوزارة الى تمكين وتعزيز قدرات ومكانة المرأة الفلسطينية لتشارك وتسهم في بناء وتنمية الوطن الفلسطيني الديمقراطي، وفي ترسيخ مجتمع مدني فاعل تحكمه القيم الوطنية والحضارية والانسانية والمساواة، والهدف العام من انشاء الوزارة هو تطوير الالتزام الحكومي بقضايا النوع الاجتماعي للنهوض بالمرأة وتطوير دورها وضمان حقوقها السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وتتمحور المهام المناطة بالوزارة كألية وطنية للنهوض بوضع المرأة الفلسطينية :

- 1- وضع الاستراتيجية الوطنية للنهوض بوضع المرأة الفلسطينية.
- 2- مراجعة التشريعات والقوانين واقتراح التعديلات.
- 3- اجراء الدراسات والابحاث التي تساعد على الكشف عن الفجوات واقتراح السياسات التي تراعي قضايا النوع الاجتماعي.
- 4- اعداد فريق وطني من الخبراء والخبيرات والمستشارين/ات في قضايا النوع الاجتماعي.
- 5- تعميم ومراقبة ومتابعة مراعاة النوع الاجتماعي في خطط وبرامج ومشاريع القطاع الحكومي.
- 6- توفير الدعم والمساندة للمؤسسات الاهلية.
- 7- توفير التدريب والاستشارة لوحدات النوع الاجتماعي في الوزارات المختلفة.
- 8- كتابة التقارير الوطنية الخاصة بالمرأة.
- 9- تمثيل المرأة الفلسطينية بالمحافل والمؤتمرات العالمية والاقليمية والمحلية.
- 10- توفير الموارد المالية والبحث عن التمويل اللازم لتنظيم وتنفيذ الخطط والبرامج والمشاريع.

أما محاور عمل الوزارة للاعوام 2008-2011 فهي:

- 1- تفعيل مشاركة المرأة في رسم السياسات وصنع القرار.
- 2- رفع مشاركة المرأة في سوق العمل وتقليص معدل الفقر بين النساء.
- 3- رفع نسبة مشاركة الشباب في التعليم والتدريب المهني والتقني.
- 4- الحد من ظاهرة العنف الاسري المبني على اساس الجنس.

وقد اعتمدت الوزارة الوثائق الوطنية والاتفاقيات الدولية التالية كمرجعية ل عملها:

- 1- وثيقة الاستقلال التي اقرها المجلس الوطني عام 1988 ، التي نصت على عدم التمييز في الحقوق العامة على اساس العرق او الدين او اللون او بين المرأة والرجل.
- 2- الاستراتيجية الوطنية للمرأة الفلسطينية.
- 3- الاتفاقية الدولية للقضاء على كافة اشكال التمييز ضد المرأة سيداو 1993.
- 4- قرار مجلس الامن الدولي رقم 1325 للتعامل مع المرأة في مناطق النزاع المسلح.

ثانيا: وحدات النوع الاجتماعي

انطلاقاً من رؤية ودور ومهام وزارة شؤون المرأة بوضع السياسات الوطنية التي تحرص على جسر فجوة النوع الاجتماعي في كافة مناحي الحياة كان لا بد من وجود وحدات متخصصة تحت مسمى وحدات النوع الاجتماعي في جميع هذه القطاعات والتخصصات لتوجيه وتنفيذ هذه السياسات في وزارات السلطة الوطنية التي تتكامل وتتشارك جميعها للعمل على احداث التنمية الشاملة والعادلة والمستدامة للوصول لسياسات تنموية شاملة وعادلة.

الهدف الاستراتيجي العام من انشاء وحدات النوع الاجتماعي :
مأسسة واعتماد نظام منهجي شامل ومتكامل في جميع الوزارات والمؤسسات الرسمية قائم على جسر فجوة النوع الاجتماعي في جميع القطاعات التنموية في الوزارات والمؤسسات الرسمية اعتماداً على احصائيات ودراسات رسمية واستناداً للقانون الاساسي المعدل لعام 2003 وكافة الاتفاقيات والمواثيق الدولية في هذا الشأن لا سيما اتفاقية الغاء كافة اشكال التمييز ضد المرأة (سيداو) وذلك حرصاً على بناء دولة ديمقراطية وتحقيق تنمية عادلة وشاملة ومستدامة.

انطلاقاً من هذه الرؤيا قامت وزارة شؤون المرأة بالعمل على استصدار قرار من مجلس الوزراء في إنشاء وحدات للمرأة بتاريخ 2005/5/3 قرار رقم (09/12/15 م.و/أ. ق) لسنة 2005 (مرفق) والقاضي "بحث الوزارات خاصة الكبرى منها ذات العلاقة على إنشاء وحدات لشؤون المرأة في الوزارات حيث كان هناك حاجة وضرورة وكلما كان ذلك ممكناً".
الا ان صيغة هذا القرار لم تكن الزامية وواضحة مما دعا الوزارة للعمل مرة اخرى على تعديل هذا القرار بحيث يتضمن مهام وهيكل تنظيمي اكثر وضوحاً كما تضمن ايضا تغيير مسماتها من وحدات المرأة الى وحدات النوع الاجتماعي وكان ذلك بتاريخ 2008/7/28 والان الوزارة في صدد المتابعة لتنفيذ القرار.

مهام وحدات النوع الاجتماعي وفقاً للهيكل والمسميات التي تم اقرارها في قرار مجلس الوزراء:

اولاً : تضمين قضايا واحتياجات النوع الاجتماعي في خطط وسياسات الوزارات.
ثانياً : تدقيق ومتابعة البرامج والسياسات من منظور النوع الاجتماعي.
وتضمن القرار ايضا وجود دائرتين بالاضافة لرئيس للوحدة لتنفيذ هذه المهام بالاضافة الى توضيح العلاقة ما بين وزارة شؤون المرأة والوحدات التي في الوزارات الاخرى التي تقوم على التنسيق وتقديم الدعم الفني اللازم لتمكين الوحدات من اداء دورها.
واقع وحدات النوع الاجتماعي حالياً:
يوجد الان 20 وحدة في مختلف الوزارات والمؤسسات الرسمية وان كانت اوضاعها ما زالت بحاجة للتنظيم والترتيب.

لذا قامت وزارة شؤون المرأة كألية وطنية باستحداث وحدة خاصة بوحدات النوع الاجتماعي بهدف:

- 1- تثبيت هذه الوحدات على هيكليات جميع الوزارات والمؤسسات الرسمية واعتمادها بشكل رسمي وبالكوادر حسب ما حددها القرار.
- 2- بناء قدرات الكوادر العاملة في الوحدات في الوزارات المختلفة والعمل على التنسيق والمتابعة معهم لتضمين قضايا واحتياجات النوع الاجتماعي في سياساتهم وخططهم.
- 3- مساعدة وحدات النوع الاجتماعي في بناء نظام من التدقيق والمتابعة لضمان ادماج قضايا واحتياجات النوع الاجتماعي في برامجهم وسياساتهم بهدف لتنفيذ ووضع خطة وزارة شؤون المرأة موضع التنفيذ عبر قطاعات عمل كلا منها وبمساعدة ودعم الادارات العامة في وزارة شؤون المرأة

اشكاليات وحدات النوع الاجتماعي:

- 1- عدم الزامية القرار الصادر عن مجلس الوزراء بتشكيل وحدات للنوع الاجتماعي فى كافة الوزارات ، لذا تركت حسب ما يراه/تراه الوزير/ة فى كل وزارة.
- 2- عدم توحيد مسمى الوحدات بوحدات النوع الاجتماعي، فهناك مسميات عديدة وينعكس ذلك على الرتبة الادارية للقائم/ة على الوحدات وبالتالي القدرة على اتخاذ القرارات.
- 3- عدم وجود ميزانية لتوفير الدعم الفني وبناء القدرات فى هذه الوحدات.

الاجراءات المطلوبة لتعديل وضع وحدات النوع الاجتماعي:
 صدور قرار جديد من مجلس الوزراء بالزام كافة الوزارات بأستحداث او تطوير وحدات النوع الاجتماعي، وكذلك توحيد المسمى، وان يكون/تكون على راس الوحدة مدير /ة عام، لديها كافة الصلاحيات للمشاركة والاطلاع على الخطط والبرامج والمشاريع، وكذلك اتخاذ القرارات الخاصة بجسر الفجوة بقضايا النوع الاجتماعي.

ثالثا: مراكز تواصل

لقد تم انشاء 4 مراكز نسوية فى كل من الخليل، بيت لحم، نابلس وجنين كمرحلة اولى، كتجمع نسوي فلسطيني يعمل بالشراكة بين المؤسسات الأهلية والحكومية وبالتنسيق مع المؤسسات المحلية والإقليمية والدولية التي تعمل على مكافحة كافة أشكال التمييز ضد المرأة فى كافة المجالات الاجتماعية والسياسية والاقتصادية والثقافية، والهدف العام لانشاء المراكز هو تمكين وتقوية النساء للمشاركة فى الحياة العامة، وذلك عبر ضمان المساواة فى التشريعات والأنظمة والإجراءات التي تدفع بالنساء للانخراط فى النشاطات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والثقافية.

- 1- انطلاقا من الإيمان بمبدأ المساواة تسعى مراكز تواصل الى
 - 1- المراكز إلى توفير وتعميم قاعدة بيانات حول واقع المرأة والصعوبات التي تواجهها فى كافة مجالات الحياة.
 - 2- تعمل على تزويد صناع القرار بقاعدة بيانات تمكنهم من بناء استراتيجيات قائمة على أساس مفهوم النوع الاجتماعي.
 - 3- القيام بنشاطات الضغط والتأثير لتطبيق القوانين او لتفعيل او تعديلها.
 - 4- توفير وتبادل معلومات والخبرات بين المؤسسات النسوية .
 - 5- تشكيل الشبكات والقيام بالتشبيك وذلك لتعزيز مفهوم الشراكة بين الحكومة ممثلة بوزارة شؤون المرأة والمؤسسات النسوية فى محافظات المختلفة.
 - 6- تنفيذ الحملات الاعلامية التي تعمل تعزيز المساواة بين الرجل والمرأة.
 - 7- تنفيذ الورش لرفع الوعي لدى المرأة الفلسطينية بحقوقها السياسية والاجتماعية والاقتصادية والسياسية.
- اشكاليات مراكز تواصل يمكن تلخيصها بعدم رصد الموارد البشرية والمالية اللازمة لتنفيذ الاهداف التي من اجلها تم انشاءها، تقوم وزارة شؤون المرأة ومؤسسات المجتمع المدني حاليا بوضع خطة للنهوض بالمراكز واعادة فتح المغلق منها واستكمال انشاء المراكز الاخرى فى كافة المحافظات وخاصة فى قطاع غزة، كما ان الوزارة بصدد عمل الخطة الاستراتيجية للمراكز وذلك بتوفير خبير/ة للعمل مع المركز على وضعها وبالتالي وضع الخطط التنفيذية، كما ان الوزارة تسعى الى ايجاد مصدر تمويل دائم وغير مشروط.

رابعاً: تشكيل دوائر المرأة والطفل في المحافظات المختلفة

لقد تم إضافة دوائر المرأة والطفل على هيكليات المحافظات المختلفة، وقد اقرت من قبل السيد الرئيس محمود عباس في 2007/4/4 وذلك بهدف دعم وتنمية قدرات المرأة والطفل/ة الفلسطيني/ة في كافة المجالات السياسية والاجتماعية والاقتصادية ، رغم استحداث هذه الدوائر الا انها تعاني من عدم تخصيص ميزانية خاص بها لتنفيذ الخطط والبرامج والانشطة المناطة بها.

الجزء الرابع:التحديات القائمة وإجراءات معالجتها

التحديات

اهم التحديات التي ما زالت قائمة وتؤثر على عمليات التنمية الشاملة والنهوض بوضع المرأة الفلسطينية * - رغم الدور الهام الذي لعبته الآلية الوطنية (وزارة شؤون المرأة) فى نشر الوعي واتارة الاهتمام بقضايا النوع الاجتماعي عبر التدريب وعقد ورش العمل وتنظيم الحملات الاعلامية الا ان ما زال امامها مشوار طويل لتعزيز المساواة بين الرجال والنساء ، حيث عليها عبء البحث المتواصل عن التمويل، لتنفيذ استراتيجيتها وخططها، وكذلك بناء فريق وطني من الخبراء بقضايا النوع الاجتماعي، عدم توفر البيانات والاحصاءات والابحاث اضروية لرسم السياسات.

* - غياب رؤية ومنهجية واضحة للعمل مع المرأة الفقيرة فهناك تخبط بين البرامج الاغاثية والتنمية وعلى الاغلب يكون الاتجاه الى البرامج الغائية كونها برامج سهلة وسريعة، هناك ضرورة للاتجاه الى البرامج والانشطة التي تستهدف تقليص فجوة النوع الاجتماعي اي التوجه الى منهاج النوع الاجتماعي والتنمية.

* - ان تقسيم النفقات الجارية فى موازنة السلطة الوطنية الفلسطينية الى ثلاث بنود الرواتب والاجور، النفقات الجارية والنفقات التحويلية، هذا يضعف قدرة من هم فى مواقع صنع القرار من اعداد موازنة مستجيبة للنوع الاجتماعي، حيث يكون هامش قيامهم برسم السياسات المالية وتحديد الاولويات محدود جدا. * - اعتماد السلطة الوطنية الفلسطينية على المساعدات الدولية، التى تتحكم بحجم هذه المساعدات وبنود صرفها مما يؤثر سلبا على العملية التنموية التى ينشدها المجتمع الفلسطيني، ويتم حصر عملها على مشاريع مجزأة.

* - ضعف التنسيق بين المؤسسات النسوية، سواء كانت حكومية أو أهلية فى سبيل تحقيق هدف واحد.

● عدم وجود سياسة تشجيعية على المستوى الوطني للنساء لاقامة مشاريعهن الصغيرة ، حيث احياز السياسات الاستثمارية للمشروعات الكبيرة والمتوسطة مقارنة مع المشاريع الصغيرة التى تستفيد منها النساء.

● عدم توفر البيانات والاحصائيات المصنفة على اساس النوع الاجتماعي فى بعض القطاعات.

● تدنى مستوى المشاركة المجتمعية فى اعداد الخطط الوطنية والقطاعية ومنها المجلس التشريعي كممثل للشعب وكذلك الاحزاب السياسية، النقابات والاتحادات مما يؤدى الى وجود فجوة بين الاحتياج الحقيقي للنهوض باوضاع المرأة الفلسطينية والخطط الوطنية والقطاعية.

● ضعف تمثيل النساء فى مواقع صنع القرار يؤدى الى ضعف مشاركتها فى اتخاذ القرارات ، وهذا ينعكس على عملية التخطيط ورسم السياسات التى تتم بأغلبها من الرجال الذين يحتلوا هذه المواقع.

● الفجوة الواسعة بين النص القانوني والتطبيق على ارض الواقع وذلك لضعف آليات التنفيذ والمتابعة والتقييم.

● عدم رصد الميزانيات الكافية لاثارة قضايا النوع الاجتماعي فى وسائل الاعلام.

● عدم وجود سياسة حساسة للنوع الاجتماعي.

الإجراءات المستقبلية

- *- العمل على مراجعة و تحليل سياسات الوزارات ذات العلاقة (العمل/الشؤون الاجتماعية/الاقتصاد/الزراعة/السياحة) من منظور النوع الاجتماعي و تقديم عدد من المقترحات عليها و متابعة تنفيذ تلك المقترحات التي تدعم تمكين المرأة في سوق العمل.
- *- العمل على رصد موازنة لرفع الوعي بأهمية التعليم والتدريب المهني والتقني واهميته في سوق العمل الفلسطيني، وكذلك رصد موازنة لبناء مدارس او صفوف للتعليم المهني خاصة بالاناث.
- العمل على مراجعة السياسات الإقراضية للمؤسسات الإقراضية من وجهة نظر النوع الاجتماعي و تقديم بعض الاقتراحات الجندرية عليها.
- العمل على عقد لقاءات مع المؤسسات التي تختص بالدعم الفني للمشاريع من أجل الضغط والتأثير للمشاريع الممولة (الإقراضية) للنساء الريفيات
- الاستمرار بتنظيم ورش العمل، ومذكرات، وبيانات، لرفع الوعي المجتمعي بقضايا المرأة المرتبطة بالفقر والموارد. إعداد دراسة تفصيلية حول مشاركة المرأة في صنع القرار، من حيث الأهمية، والأثر.
- العمل على رفع نسبة الكوتا إلى 30%.
- العمل على رفع سن الزواج إلى سن الثامنة عشر .
- العمل على تطبيق إلزامية التعليم.
- تشجيع التعليم العالي للنساء من خلال المنح التعليمية.
- تنفيذ عدد من الحملة الاعلامية :
 - 1- لمناهضة العنف ضد المرأة.
 - 2- تشجيع الفتيات للالتحاق بالتعليم المهني والتقني.
 - 3- تشجيع النساء على اقامة مشاريعهن الخاصة.
- *- تعديل وتطوير واقتراح قوانين وسياسات جديدة، تكون قادرة على تمكين النساء اقتصاديا
- *-مراجعة السياسات الحكومية والخاصة، ومعرفة مدى توافقها مع مشاركة المرأة في صنع القرار.

توصيات عامة

- *- ضرورة انتقال موازنة السلطة الوطنية الفلسطينية من موازنة انفاق دفع رواتب الموظفين/ات والنفقات التشغيلية الى موازنة تطويرية تدعم برامج ومشاريع وانشطة نابعة من الخطة الاستراتيجية الخمسية الوطنية، على ان تكون موازنة مستجيبة للنوع الاجتماعي.
- *- ضرورة تحويل برامج السلطة الوطنية الفلسطينية من برامج اغاثية الى برامج تنموية، وكذلك ادمج المرأة الفقيرة في عملية التنمية وتمكينها اقتصاديا وتوفير فرص عمل لها.
- توفير القروض الميسرة للنساء حتى تتمكن من إنشاء مشاريعها الصغيرة، القدرة على أخراجها من دائرة الفقر المدقع. ضرورة تطوير وزيادة برامج التأهيل للشابات.
- نشر الوعي بالقوانين والتشريعات .
- ضرورة زيادة فرص الترقى في السلم الوظيفي للنساء وذلك عبر افرار كوتا لذلك.
- ضرورة تطوير مؤشرات لقياس تمكين المرأة السياسي والاجتماعي والاقتصادي والثقافي، التمكين الفردي والجماعي.
- ضرورة اعتماد النظام النسبي الكامل في النظام الانتخابي بدل النظام المختلط ، كون هذا النظام أكثر عدالة ويساعد في تمثيل جميع فئات المجتمع.

ملحق لأهم الانتهاكات التي يقوم بها الاحتلال الإسرائيلي في الأراضي الفلسطينية

ملخص لانتهاكات الاحتلال الإسرائيلي في الاراضي الفلسطينية وتأثيرها على المرأة الفلسطينية.

منذ بداية الاحتلال الإسرائيلي على أراضي الضفة الغربية وقطاع غزة وهو يتبع أساليب جديدة، كان أبرزها العقاب الجماعي، والإغلاق المستمر، و يعتبر السكان المدنيين أكبر المتضررين منها، حيث يشل هذا الأسلوب حركة تنقل المواطنين بشكل عام، مثل الذهاب للعمل أو المدرسة أو المستشفيات، وحتى العلاقات الشخصية مثل زيارة الأقارب أو الأصدقاء. وتأتي الإجراءات الإسرائيلية على مستويين: الأول الإجراءات الإسرائيلية المنظمة مثل النقاط و الحواجز العسكرية الثابتة. أما المستوى الثاني فهو الاجراءات المؤقتة التي تقوم بها إسرائيل بشكل عشوائي وبشكل غير منظم بهدف الضغط النفسي، والعقاب الجماعي وكلا المستويين يؤدي لنفس النتائج.

هناك مجموعة من الانتهاكات الإسرائيلية التي سجلت ضد المرأة الفلسطينية في المجال الاجتماعي والاقتصادي كان من أبرزها:

التعليم:

يعتبر قطاع التعليم من أهم القطاعات التنموية في أي دولة، وتولي له الدول اهتماماً كبيراً كونه يعد من أهم وأنجح الاستثمارات لمساهمته الفاعلة في عملية التنمية المستدامة. لذلك تبذل إسرائيل مجهودات كبيرة نحو عدم تقدمه بشكل نوعي، بل تسعى إلى تدميره، وقد تعرض قطاع التعليم إلى عدوان واسع من قبل إسرائيل، و طال هذا العدوان الجوانب المختلفة للعملية التعليمية، فقد دمرت المدارس، واستشهد الطلاب، والطالبات، واغتيل المعلمون والمعلمات، وأغلقت الطرقات في وجه الطلبة لمنع وصولهم إلى المدارس والجامعات، وأطلقت النيران باتجاه الطلبة ومدارسهم، وأطلقت الغازات على الأطفال في صفوفهم مما أدى إلى اختناق الكثير منهم. منذ بداية انتفاضة الأقصى وحتى تاريخ 2008/04/12، تعرضت 1289 مدرسة للإغلاق من قبل قوات الاحتلال الإسرائيلي، وتم تدمير 282 مدرسة نتيجة قصفها بالصواريخ والدبابات، وشوشت الدراسة في 498 مدرسة نتيجة منع التجوال، والحصار، والإغلاق، والاجتياحات المتكررة. وبلغت خسائر التعليم من الناحية المادية ما يقارب 5.2 مليون دولار أمريكي في المدارس الفلسطينية، أما في الجامعات فقد بلغت نسبة الخسائر 4.85 مليون دولار أمريكي، وفيما يتعلق بالخسائر البشرية، فقد استشهد 660 شهيداً من طلبة المدارس، و 200 شهيداً من طلبة الجامعات، و 32 شهيداً من المعلمين، وبلغ عدد الطالبات الشهيديات حتى تاريخ 2006/04/25 28 طالبة، مقابل 356 طالباً شهيداً. بمعنى أن عدد الشهداء في قطاع التعليم حتى 2008/04/12 بلغ 838 شهيداً. أما على صعيد الجرحى فقد أصيب من طلبة المدارس حوالي 3471، وكان ضمن هذه الإصابات إعاقات دائمة حددت من أعمال العملية التعليمية نهائياً لبعض الطلبة. وقد تم اعتقال حوالي 1584 شخص، منهم 669 طلبة مدارس، و 720 معتقلاً من الجامعات، والباقي معلمون ومعلمات. يذكر أن خلال الحرب الإسرائيلية على قطاع غزة استشهد 40 طالباً وطالبة، وتم تدمير 20 مدرسة، وقصف العديد من المدارس الأخرى، وكان جزء كبير من هذه المدارس للفتيات.

الجدار والتعليم:

اتبعت السياسة الإسرائيلية اتجاه قطاع التعليم سياسة قمعية ونفسية أكثر حدة وشدة، وذلك بعد بناء الجدار القاسم للضفة الغربية، والذي ضم جزء كبير من أراضي الضفة للأراضي الإسرائيلية، أو (الأراضي التي احتلت عام 1948).

تضررت 124 مدرسة بشكل مباشر من الجدار، نصفهن مدارس للإناث، وبلغ عدد الطلبة المتضررين من الجدار 14,163 طالب وطالبة، 52% منهم طالبات.

تتعرض الطالبات لمضايقات- منها التفتيش الجسدي- من قبل جنود الاحتلال مما جعل نسبة منهن يقررن عدم الذهاب إلى المدارس خاصة المدارس التي تحتاج لمسافات طويلة من المشي، كما و أن الكثير من الفتيات يتعرضن لتحرش لفظي من قبل الجنود في كل مرة يذهبن بها إلى المدرسة.

الصحة:

تعرضت الكثير من النساء الحوامل إلى تهديدات حقيقية فيما يخص صحتهن و صحة أطفالهن، حيث أنه منذ بداية الانتفاضة الثانية و حتى آذار 2008 وضعت أكثر من 160 امرأة فلسطينية حملها على نقاط التفتيش و ولد 40 وليد أمواتا على الحواجز بسبب التأخير، كما و ازدادت نسبة الولادات في المنزل بسبب الحواجز.

الصحة النفسية :

حسب الدراسات ظهر أن نسبة انتشار حالات الصدمة النفسية تصل إلى نسبة 75% من النساء، من جراء عمليات الاجتياح للمدن وعمليات مدهامة واقتحام البيوت وعمليات التخريب الواسعة التي قامت بها قوات الاحتلال. حيث لا يمر يوم إلا وأن يكون هناك اعتداء اسرئلي، من حيث اقتحام البيوت وإرهاب النساء، واعتقال أطفالهن، ومن خلال متابعة وزارة شؤون المرأة للمواقع والمؤسسات التي توثق الاعتداءات، فإن معدل الاعتداءات الإسرائيلية على المدنيين من السكان تبلغ أكثر من 200 اعتداء في الضفة الغربية فقط لكل شهر من عام 2008.

إن الإجراءات الإسرائيلية على الأرض شكلت عائقاً كبيراً للحصول على الخدمات الصحية، ويتبين ذلك من خلال الإفادات التي أدلت بها الأسر الفلسطينية في الربع الثاني من العام 2004¹:

- أفاد 40.1% من الأسر الفلسطينية أن الحصار الإسرائيلي كان عائقاً للحصول على الخدمات الصحية.
- أفاد 45.3% من الأسر أن ارتفاع تكاليف العلاج كانت عائقاً أمام الحصول على الخدمات الصحية.
- 28.2% من الأسر أفادت بأن عدم تمكن الكادر الطبي من الوصول للمركز الصحي بسبب الإجراءات، كان عائقاً للحصول على الخدمات.
- أفادت 38.3% من الأسر أن الحواجز الإسرائيلية كانت عائقاً للحصول على الخدمات الصحية.
- 8.9% من الأسر أفادت أن جدار الضم والتوسع كان عائقاً أمام الوصول للخدمات الصحية.

على الصعيد السياسي:

شهدت الأراضي الفلسطينية المحتلة منذ العام 2000 انتفاضة شعبية دموية، وذلك استمرار لاجراءات الاحتلال الإسرائيلي على الأرض والإنسان الفلسطيني، وقد ادى القمع والتنكيل ضد الشعب الفلسطيني الى تعريض حياة أكثر من 3 مليون و800 ألف شخص للخطر والإهانة، وإغلاق الطرقات، وإقامة الحواجز، بالإضافة إلى عمليات القتل والاعتقال:

على صعيد القتل والاستشهاد :

تم قتل أكثر من 5800 شخص حتى تاريخ 2008/12/25 منهم 6% نساء. على صعيد الاعتقال اعتقلت إسرائيل منذ العام 2000 وحتى الآن أكثر من 600 امرأة فلسطينية، ما زال حتى الآن 115 امرأة فلسطينية، ست أسيرات معتقلات إداريا، 20 أسيرة ما دون الثامنة عشرة، 19 أسيرة أمهات لديهن 68 طفلا، وتعاني المرأة الأسيرة من إجراءات قمعية أبرزها:

- التهديد بالاعتداء الجنسي والاعتصاب، وهو تهديد استخدمه المحققون الإسرائيليون لإجبار المرأة على الاستسلام وتقديم الاعترافات، مستغلين وضعها كامرأة. ويأتي ذلك منافيا لقرار مجلس الأمن رقم

1325 للمادة رقم 10 التي تنص على " يدعو جميع الأطراف في الصراعات المسلحة إلى أن تتخذ تدابير خاصة تحمي الفتيات والنساء من العنف القائم على أساس الجنس في حالات الصراع المسلح، لا سيما الاقتصاد والإشكال الأخرى في الإيذاء الجنسي".

- وضع الأسيرات الفلسطينيات في مجموعات في غرفة صغيرة لساعات طويلة، وهذه الغرفة لا تتوفر فيها أي خدمات، كدورات المياه أو المغاسل.
- وضع الأسيرة الفلسطينية ضمن مجموعة من النساء ذوات السوابق الأخلاقية والجنائية، أو ضمن مجموعة نساء ذوات سوابق أمنية ، وذلك بهدف كسر إرادتها والحد من عزيمتها، وإجبارها على الاعتراف .
- التعذيب الجسدي الظاهر: وذلك من خلال الضرب، والشبح، وصب الماء البارد على أجسادهن.
- انتهاج سياسة العقوبات الجماعية، والفردية من خلال منع الأهالي من زيارة أبنائهم وبناتهم.
- على الصعيد الصحي، فإنه لازال يوجد إهمال طبي في طريقة المعالجة والتعاطي مع الحالات المرضية، ولا يتم إعطائهن سوى مهدئ طفيف مثل "الكامول".
- منعت إدارة السجون الأسيرات من أداء الصلاة الجماعية يوم الجمعة ، وممارسة الشعائر الدينية.

على صعيد الفقر والعمل:

شكل إعادة بناء السلطة الوطنية الفلسطينية على اثر اتفاق أوسلو عام 1993 إنجازا للمجتمع الفلسطيني فقد شهدت الفترة الواقعة ما بين العام 1994- 2004 ارتفاعا واضحا في قيمة الناتج المحلي الإجمالي، وبذلك فقد دلت المؤشرات على وجود مستوى تعليمي مرتفع لدى المرأة الفلسطينية ومشاركة سياسية فعالة نسبيا، واتجهت معدلات نمو السكان إلى الانخفاض حيث وصلت 3.4% في العام 2004 وتراجعت معدلات الخصوبة من 6 أطفال لكل امرأة في العام 1997 إلى 4.6 في العام 2006. وبالرغم من المؤشرات الايجابية التي تركتها السلطة الوطنية الفلسطينية إلا أن المجتمع الفلسطيني شهد بعض المؤشرات السلبية كانهخفاض نسبة مشاركة النساء في القوى العاملة، نتيجة التدمير التي تقوم به إسرائيل للمنشآت، والمؤسسات المهنية العاملة من مؤشرات الاعتداءات الإسرائيلية وأثرها على المرأة العاملة:

- مقتل العديد من النساء في طريقهن إلى العمل، ووصل عدد الحالات إلى 31 حالة منذ انتفاضة العام 2000 وحتى العام 2005.
- ارتفعت نسبة الأسر التي ترأسها نساء في العام 2007 إلى 8% في حين كانت في العام 1995 7.7% وذلك بسبب استشهاد الزوج أو الأب أو الآخر.
- بلغت نسبة الفقر للأسر التي ترأسها نساء 36%، أما في قطاع غزة فقد بلغت النسبة 65%.
- بلغت نسبة البطالة بين النساء في العام 2007 22%، في حين كانت في العام 1999 16.9%، وذلك بسبب إجراءات الاحتلال الاسرائيلي.
- مضايقات واعتداءات واستنزافات متكررة من قبل المستوطنين.

الحرب على غزة:

لم يجد الفلسطينيون خلال فترة العدوان الإسرائيلي البري والبحري والجوي، الذي ساد لمدة 22 يوما، أي ملاذ امن في قطاع غزة المغلق بشكل كامل، يشعرون فيه بالأمان والحماية من القصف المستمر على مدار 24 وعشرين ساعة بأشد أنواع الأسلحة والقذائف فتكا على الجنس البشري. ففي شهر كانون الثاني، 2009، بلغ عدد المنازل المدمرة بشكل تام أو تضررت بشكل جزئي ما يفوق عن 14000 منزل، وإذا ما أخذنا بعين الاعتبار أن متوسط حجم الأسرة في قطاع غزة حوالي 7 أفراد، فإن عدد

المشردين والذين أصبحوا بدون مأوى وصل إلى ما يزيد عن 90000، نصفهم من النساء (اليونسيف). في 17 كانون ثاني قبل وقف إطلاق النار استضافت الاونروا 51000 من المشردين أو المهجرين في 50 ملجأ طارئاً. أما مع نهاية العدوان فقد بلغ مجمل المنازل المدمرة تدمير كلي وجزئي 21100 منزل، منها 4100 مدمرة تدميراً كاملاً و 17000 تدميراً جزئياً. ومن هنا، يمكن تقدير عدد المشردين أو أصبحوا بدون مأوى في قطاع غزة بالاستناد إلى متوسط حجم الأسرة وعدد المنازل المدمرة في قطاع غزة بما يزيد عن 140000 شخص. أشار مكتب اليونسيف إلى أن حوالي 388 مهجراً منهم 217 طفل، لا يزالون يتواجدون في ثلاثة ملاجئ من ملاجئ الاونروا . ولا يزال الآلاف من المهجرين بدون مأوى. أما عدد الشهداء فقد بلغ 1440 منهم 431 طفلاً و 114 امرأة ولا يشمل هذا العدد الأشخاص الذين قتلوا بسبب عدم القدرة من الوصول إلى الرعاية الصحية المنتظمة، و 5380 جريح ومصاب منهم 1872 طفلاً و 800 امرأة . إن أثار الحرب على النساء قاسية جداً، نتيجة لتدمير المنازل، وتدمير شبكة المياه والكهرباء، مما يثقل العبء على النساء في تربية أبنائهن.